اجتماع شتورا "أغسطس ١٩٦٢"

صفحة من تاريخ العلاقات المصرية ـ السورية

د.أحمد صلاح الملا

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب ـ جامعة دمياط

الملخص:

يناقش هذا البحث تطور العلاقات المصرية–السورية في لحظة من أكثر لحظاتها دقة وحرجا، وهي لحظة انعقاد "اجتماع شتورا ٢٢–٣٠ أغسطس ١٩٦٢"، إثر شكوى تقدمت بها الحكومة السورية آنذاك ضد الجمهورية العربية المتحدة ردا على ما اعتبرته تدخلا من جانب جمال عبدالناصر وأجهزة المخابرات المصرية في سوريا.

ولإنجاز فهم دقيق لوقائع هذا الاجتماع الساخن، تعرضت الدراسة لواقع العلاقات المصرية–السورية منذ انهيار الوحدة بين البلدين إثر الانقلاب السوري الانفصالي في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، مرورا بجهود حكومتي مأمون الكزبري ومعروف الدواليبي في تصفية وإنهاء آثار الوحدة كليا، وما أدى إليه ذلك من اضطراب في الواقع السوري الداخلي بين مؤيدي الوحدة والعلاقة مع مصر ورافضيها.

بعد ذلك، تطرقت الدراسة لملابسات انقلاب ٢٨ مارس–أذار ١٩٦٢ في سوريا وما تلاه من تولي حكومة بشير العظمة مقاليد السلطة، مستعرضة مساعي هذه الحكومة للتقرب من مصر، وهي المساعي التي قوبلت في القاهرة بقدر كبير من الرفض والعزوف والهجوم على الوضع الانفصالي برمته في سوريا.

ومع استمرار التدخل المصري، لم تجد حكومة العظمة بدا من تقديم شكوى ضد ج ع م في الجامعة العربية، انعقد على إثرها "اجتماع شتورا"، وهو الاجتماع الذي أولته هذه الدراسة اهتمامها الأساسي، مبرزة كذلك ما ترتب عليه من تداعيات.

Summary

This paper discusses the evolution of Egyptian-Syrian relationship during a very delicate and critical moment in time; when "The Chtura meeting , August 1962" was held following a complaint by Syrian Government against the United Arab Republic (UAR), back then, about what was considered an unacceptable intervention by Gamal Abdel Nasser and Egyptian Intelligence within Syria.

To accurately comprehend the events of this heated conference, this study dug deeply into the Egyptian-Syrian relationship since the fall of the union (UAR) following a Syrian military coup in 28th September, 1961, discussing Mamoun al-Kuzbari & Maarouf Al-Dawalibi efforts in terminating the Union and cancelling all its effects completely, resulting in a confusion in internal Syrian situation where there were both approvers & refusers.

The study also mentions a "corrective" Syrian military coup in 28th March 1962 circumstances, followed by the formation of Bashir Al-Azma government and its endeavors to approach Egypt, which was not well-received, but rejected and attacked. And as the Egyptian interventions continued, Bashir Al-Azma Government had to post another complaint against the UAR in the Arab League, resulting in the "Chtura meeting", the main headline in this study, and its fallouts.

النص:

فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، قامت مجموعة من "الضباط الشوام" فى الجيش السوري بانقلاب عسكري أطاح بالوحدة المصرية–السورية التى كانت قائمة منذ فبراير ١٩٥٨، لتنتهى بذلك أول تجربة حقيقية للوحدة العربية[١].

ورغم بعض المحاولات الشعبية والعسكرية فى اللاذقية وحلب وحماة وغيرها من المدن السورية لمواجهة الانقلاب والحفاظ على الوحدة، فقد نجح الانقلاب الانفصالي الهزيل فى تثبيت أقدامه، مستغلاً حالة الفراغ السياسى وتبرم البعض فى سوريا بالقبضة الثقيلة للأجهزة الأمنية وكذلك بـ"الإجراءات الاشتراكية" التى كانت قد أعلنت فى يوليو السابق[٢].

وتكريساً للواقع الجديد، أسند قادة الانقلاب سريعاً مهمة رئاسة حكومة عهد الانفصال الأولى إلى أحد السياسيين التقليديين وهو الدكتور مأمون الكزبرى[٣]، ولما كان الرجل ممثلاً طبيعياً للبرجوازية الدمشقية الكبيرة من أثرياء التجار وكبار الملاك، كما كانت له ارتباطاته القوية "بالشركة الخماسية" التي تعد أكبر تجمع رأسمالى فى سوريا، فقد بدا اختياره على رأس أولى حكومات الانفصال "عنواناً كبيراً لسياسة العهد المقبل"، حسب رأى واحد من أبرز رجال ذلك العهد نفسه!![٤].

وعلى هذه الخلفية، يمكن الجزم بان العداء للقرارات الاشتراكية كان أحد أهم أسباب انقلاب ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، ويلاحظ فى هذا السياق أن واحداً من أهم بنود التسوية التى حاول ضباط الانقلاب عقدها فى البداية مع عبدالحكيم عامر، والتى أدت إلى صدور "البلاغ رقم٩" الشهير، كان إلغاء بعض هذه القرارات فى سوريا[٥]، ولهذا اعتبر جمال عبدالناصر منذ البداية الانفصال السوري "ثورة مضادة" من الرأسمالية السورية والطبقات الإقطاعية ضد التحول الاشتراكى في الجمهورية العربية المتحدة[٦].

وعلى صعيد آخر، وفى إطار تكريس شرعية الانفصال أيضاً، صدر فى دمشق فى ٢ أكتوبر ١٩٦١ بيان بتأييد الانقلاب الانفصالي، وقد حمل هذا البيان توقيعات مجموعة من السياسيين السوريين البارزين كان منهم القطبان البعثيان أكرم الحورانى وصلاح البيطار[٧]، ولما كان توقيع البيطار بالذات على هذه الوثيقة أمراً يتناقض تماماً مع تاريخه ومع عقيدة "البعث" الوحدوية، فقد وقعت قواعد الحزب فى أسر الارتباك والإحباط، ومن هنا أصدرت "القيادة القومية" للحزب –في محاولة لاحتواء هذه الحالة– بياناً من بيروت فى ٥ أكتوبر ١٩٦١ هاجمت فيه الانفصال ووصفت الحكم الجديد فى سوريا بالرجعية [٨].

ولكي نفهم أساس هذه البلبلة، يجب أن ندرك أن توقيع السياسيين السوريين على "وثيقة الانفصال" تلك، هو الذى حول حركة ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ من عصيان عسكري مطلبي أفضت إليه دوافع معقدة ومتناقضة إلى حركة سياسية كاملة أجهزت على أول تجربة وحدوية بين دولتين فى تاريخ العرب المعاصر، ولولا الشرعية السياسية التى أسبغها السياسيون على عصيان االضباط، لظلت الحركة على الأرجح مجرد عصيان مضطرب يمكن تطويقه بيسر[٩].

بعد الانقلاب في سوريا بأسبوع، وبعد أن صار واضحاً أن الوضع الانفصالي المستجد يتجه إلى فرض نفسه، ألقى عبدالناصر فى ٥ أكتوبر ١٩٦١ بياناً مهماً قبل فيه –موضوعياً– بالأمر الواقع الجديد، حيث أعلن أن الجمهورية العربية المتحدة لن تقف عائقاً أمام استرداد سوريا عضويتها في الأمم المتحدة والجامعة العربية، وإن أوضح عدم نية الجمهورية العربية المتحدة الاعتراف بأي حكومة فى دمشق "إلا بعد أن تتجلى إرادة شعبية سورية حرة تقرر بنفسها طريقها"[١٠].

وفى مواجهة هجوم بلاغات الانقلاب الانفصالي على تطبيق الإصلاح الزراعي والقرارات الاشتراكية فى سوريا أثناء الوحدة[١١]، حرص عبدالناصر في بيانه

على استعراض إنجازات فترة الوحدة لصالح الشعب السورى، خاصة على مستوى تطبيق الإصلاح الزراعي والقرارات الاشتراكية وبالذات تأميم المصارف[١٢].

وقد نفذ عبدالناصر تعهداته فى هذا البيان، فاستردت سوريا مقعدها فى جامعة الدول العربية دون عوائق فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦١[١٣]، وعقدت بعد ذلك سلسلة من الاجتماعات بين ممثلي البلدين وبين الأمين العام للجامعة عبدالخالق حسونة نتج عنها التوصل إلى اتفاق بينهما فى ٢ نوفمبر ١٩٦١ بخصوص العسكريين المحتجزين لدى كل طرف من أبناء الطرف الآخر، فضلاً عن تسوية بعض القضايا الأخرى المعلقة بينهما[١٤].

رغم ما ظهر فى البداية من استقرار وضع النظام الانفصالى فى سوريا، وهو مادفعه لتقارب سريع مع الدول العربية المحافظة وخاصة السعودية[١٥]، في ظل دعم أمريكى واضح له منذ أسابيعه الأولى[١٦]، لم يكن هذا الاستقرار واقعياً، حيث كان النظام نفسه يدرك –رغم الانهيار السهل للوحدة– أن عبدالناصر لايزال يحظى بتأييد قطاعات واسعة من الشعب السوري وأن كثيرين في الشعب والجيش يريدون عودة الوحدة، وقد زاد من سخونة هذا الوضع الحملات القاسية التى شنتها إذاعة "صوت العرب" ضد الحكم السوري الجديد، وهى حملات كان لها تأثير قوى على الجماهير السورية، بل حتى على قادة النظام الانفصالى الضعيف أنفسهم[١٧].

ووعياً بهذا الوضع المقلقل والمضطرب، تبنى نظام الانفصال منذ البداية شعارات "الوحدة العربية الصحيحة" و"الاشتراكية الصحيحة"، متهماً النظام المصري بالمسئولية عن الانفصال بسبب سياساته الاستبدادية وملمحاً إلى أن توجهاته الاشتراكية كانت ارتجالية وتستهدف الدعاية السياسية[١٨]، وقد كان الانفصاليون السوريون مضطرين للتعلق بشعارات معينة كالوحدة العربية والإشتراكية، وهي شعارات كانت ترتبط آنذاك فى ذهن المواطن العربي العادي باسم عبدالناصر، وهكذا كانت

معركتهم دفاعية بالأساس يخوضونها كي يتجنبوا أن تهمشهم القاهرة، التى اصبحت عائقاً أمامهم حتى في أدق الشئون السورية الداخلية[١٩].

وفى الإطار نفسه، بدأ عهد الانفصال يتآكل ذاتيا بعد أسابيع قليلة من وقوعه على خلفية العلاقة مع مصر أيضاً، حين تم اعتقال أحد قادة الانقلاب البارزين وهو قائد قوى البادية المقدم حيدر الكزبري، ومن الطريف أن قائد انقلاب الانفصال عبدالكريم النحلاوى برر اعتقال الكزبرى في اجتماع عقد بمقر قيادة الجيش بأنه "خائن ومتآمر مع الملك حسين من أجل القيام بحركة ٢٨ أيلول وفصم عرى الوحدة"، متهماً إياه بقبض أموال طائلة من الأردن لهذه الغاية[٢٠].

وفى الواقع، كان اعتقال حيدر الكزبري بالشكل الأنيق الذى تم به[٢١]، عملاً سياسياً استهدف تبييض صفحة النظام الجديد وتبرئته من "تهمة" الانفصالية والعمالة التى راجت فى الشارع السوري كحقيقة "شعبية" دامغة بتأثير إعلام القاهرة[٢٢].

وقبل التاريخ المحدد لتقديم طلبات الترشح فى أول إنتخابات نيابية بعد الانفصال، وصلت إلى القيادة العسكرية معلومات بأن رئيس الوزراء مأمون الكزبرى قد قبض هو الآخر أموالاً من الأردن، فقررت القيادة التخلص منه وانصاع الرجل لهذه الرغبة وقدم استقالته، وتم تبرير الاستقالة برغبة الكزبري فى الترشح للانتخابات، وخلفه على مقعد رئيس الحكومة نائبه عزت النص[٢٣].

وفى بداية ديسمبر ١٩٦١ أجريت الانتخابات، وعقد المجلس النيابى الجديد جلسته الأولى فى ١٢ ديسمبر ١٩٦١ وانتخب مأمون الكزبرى رئيساً له رغم إرادة الجيش، ثم انتخب بعد يومين ناظم القدسى لرئاسة الجمهورية، وبعد أسبوع آخر اختير السياسى التقليدى معروف الدواليبى لرئاسة الحكومة الجديدة[٢٤]، وبمعنى معين، لم يكن الجيش راضياً عن كل ماحدث، لإدراكه أن غالبية نواب البرلمان الجديد ينتمون إلى اليمين وأن الهدف الأول لحكومة الدواليبى سيكون إلغاء قوانين التأميم والإصلاح الزراعى وتصفية مكاسب العمال والفلاحين فى عهد الوحدة[٢٥].

ثمة توضيح مهم هنا ينبغى التأكيد عليه بخصوص أوضاع الجيش السورى بعد الانفصال، فرغم أن بعض قادة انقلاب الانفصال كان لديهم موقف عدائى للغاية تجاه قوانين التأميم والإصلاح الزراعى، لم يكن هذا الموقف سائدا داخل الجيش، وحتى بالنسبة لكثيرين من صغار الضباط الذين أيدوا الحركة الانفصالية فقد كان موقفهم نابعاً من شعورهم بالمهانة فى تعاملهم مع الضباط المصريين، لكنهم –على مستوى معين– كانوا يرغبون فى انتهاج نفس السياسة الخارجية المصرية، بل وحتى نفس السياسة الداخلية وبالذات على الصعيد الاقتصادى–الاجتماعى[٢٦]، وقد كان لهذا الأمر أيضاً علاقة بالاحتقان الاجتماعى التقليدى فى الجيش السورى بين " الشوام" وأبناء الأرياف من الضباط الجنود [٢٧].

وفى ظل هذا الصراع الضمنى بين الجيش المضطرب والسياسيين التقليديين الذين كانوا يريدون تصفية آثار عهد الوحدة كلياً، استمرت أحوال سوريا تسير على إيقاع العلاقة مع مصر، وحين اتضحت تماما فى يناير ١٩٦٢ نوايا المجلس النيابى وحكومة الدواليبى فى إلغاء قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم[٢٨]، بدأت فى جميع المحافظات السورية تحركات شعبية واسعة سيطر عليها التيار الداعى للعودة لوحدة فورية مع مصر، وترافق ذلك مع أخبار راجت آنذاك عن وجود تيار قوى فى الجيش "يطالب بعودة الوحدة وحل المجلس النيابى"[٢٩].

ومع هذا الوضع الغريب، وتحت وطأة الضغط المتزايد من الجماهير السورية ومن قطاعات وازنة داخل الجيش نفسه، قرر القادة العسكريون السوريون بعد أقل من أربعة أشهر على الانفصال إرسال وفد من الضباط إلى القاهرة لمقابلة عبدالناصر، وقد وصل الوفد فعلا إلى منزل عبدالناصر ظهر يوم السبت ١٣ يناير ١٩٦٢، وكان يضم العميد زهير عقيل والعقيد محمد منصور والرائد فائز الرفاعى وثلاثتهم من قادة الانفصال، وحسب الرواية المصرية التى قدمها هيكل لهذا الاجتماع، بدا الضباط الثلاثة "فى حالة "ارتباك شديد" وكانوا فى وضع دفاعى طوال الوقت وحاولوا الاعتذار

لعبدالناصر مرارا وأكدوا له أن كثيراً من الضباط والجنود الذين شاركوا فى الانقلاب لم يكونوا يقصدون أو يريدون ماوصلت إليه الأمور من فصم الوحدة، عازين ماحدث إلى جناح حيدر الكزبرى وفيصل سر الحسيني الذين "قبضا" من الملك حسين، ليصل الوفد فى النهاية إلى مطالبة عبدالناصر –حماية لسوريا من الأخطار التى تهددها– بضرورة "عودة الوحدة على أسس جديدة"[٣٠].

وفى مقابل هذه التحركات من العسكريين، وافق البرلمان السورى –الذى تسيطر عليه القوى التقليدية– فى فبراير ١٩٦٢ بسرعة لافتة على إلغاء معظم قرارات تأميم المصارف وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية[٣١]، كما أدخلت تعديلات جذرية على قانون الإصلاح الزراعى كانت فى حقيقتها إلغاء كاملاً لهذا القانون، حيث عادت بموجبها مساحات شاسعة من الأراضى إلى الإقطاعيين [٣٢].

وقد علق قائد الجيش السورى آنذاك، الفريق عبدالكريم زهر الدين، بشكل ذى مغزى على هذه الإجراءات، فاعتبر أن قيام البرلمان بإلغاء القرارات الإشتراكية التى صدرت فى أواخر عهد الوحدة، كان ينسجم مع ما لاحظه الجيش من "التعطش لدى الحكومة من أجل إلغائها"[٣٣].

وفى هذا السياق، كان تعديل قانون الإصلاح الزراعى بالذات بالشكل الذى تم به أمراً بالغ الخطورة، حيث كان القانون بشكله الأصلى يمس حياة ٥٤% من الشعب السورى يعملون بالزراعة، مقدماً لهم الحماية من الطرد والإستغلال، وذلك فضلاً عن المعدمين الذين وزع عليهم القانون الأرض التى يعملون عليها[٣٤].

وهكذا، ارتبط السعى لإعادة الوحدة لدى كثير من السوريين فى تلك اللحظة بالمسألة الاجتماعية، وتجلى هذا الارتباط مجدداً فى خروج مظاهرات ومسيرات قمعتها الأجهزة الأمنية بالقوة، حين بدا لكثيرين أن ثمة محاولة لإعادة عقارب الزمن إلى الوراء وشطب منجزات ووعود عهد الوحدة[٣٥].

من كل ما سبق، تبدو لنا أوضاع سوريا فى تلك اللحظة شديدة الاضطراب، فالجيش منقسم وغير مستقر، والتحركات الاجتماعية المعادية للنظام مستمرة، والتحركات المطالبة بإعادة الوحدة مع مصر لا تهدأ.

وقد ظهرت هذه الصورة المأزومة فى اجتماع للقيادات العسكرية عقد فى معسكر "القابون" قرب دمشق فى منتصف مارس ١٩٦٢ تقريباً، حيث تم فى هذا الاجتماع استعراض موضوع إعادة الوحدة "فأدلى العقيد شرف زعبلاوى نائب رئيس شعبة المخابرات برأيه القاضى بضرورة القيام بانقلاب تعاد على إثره الوحدة الفورية، واستند فى ذلك على الموقف الذى وصفه بأنه خطر، إذ قال بان الجيش بكامله ناصرى وأن الشعب بنسبة ٩٠% منه ناصرى، ولذلك فهو يقترح سرعة القيام بهذه الحركة خوفاً من المد الناصرى الذى قد يطيح بنا بصورة فجائية"[٣٦].

وفى ٢٨ مارس ١٩٦٢ انفجر الوضع فعلاً، حيث نفذت بعض قطعات الجيش السوري انقلاباً عسكرياً بقيادة نفس الضابط المغامر عبدالكريم النحلاوى أيضاً!!!، وقررت القيادة الجديدة إقالة رئيس الجمهورية ناظم القدسى ووزارة الدواليبى وحل المجلس النيابى، وتم اعتقال القدسى و أغلب وزراء الحكومة و أعضاء البرلمان[٣٧].

وفى ٣٠ مارس ١٩٦٢ عقد الفريق زهر الدين قائد الجيش مؤتمراً صحفياً عالمياً، تحدث فيه عن وصول العسكريين إلى طريق مسدود مع الطبقة السياسية التى انحدرت بالعهد إلى مستوى غير مسبوق من الفساد، منتقداً بشكل خاص حكومة الدواليبى لإهدارها حقوق العمال والفلاحين[٣٨].

وبهذا المعنى، يمكن تفسير حركة ٢٨ مارس ١٩٦٢ التى قادها بالأساس ضباط ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ أنفسهم، كتعبير عن تذمر الضباط من التركيبة الطبقية والسياسية المهيمنة على الحكومة والبرلمان ومن قراراتها بشأن قوانين التأميم والإصلاح الزراعى، وعلى هذا المستوى كان تذمر الضباط استجابة –أو خضوعاً

على الأقل- للحركة الشعبية الواسعة التى بدأت فى الشارع السورى طلباً للوحدة ورفضاً للانفصال[٣٩].

ويؤكد النائب والوزير أحمد عبدالكريم هذا المعنى بالذات، فيقيم حركة ٢٨ مارس-آذار باعتبارها "محاولة يائسة لإنقاذ انقلاب ٢٨ أيلول وإعطائه طابعاً وحدوياً يرضى الرئيس عبدالناصر ويبقي على بعض المكاسب والإصلاحات الاجتماعية لإرضاء الجماهير الغاضبة"[٤٠].

واستناداً لما سبق، فإننا لا نستبعد -رغم ما قد يبدو من غرابة هذا الاحتمال- إمكانية ضلوع القاهرة فى التخطيط لانقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢ فى سوريا، خاصة مع وجود إشارات تفيد بأن عبدالناصر قد اطلع بشكل مسبق على البيان الأول لهذا الانقلاب -الذى كتبه عبدالكريم النحلاوى- ووافق عليه[٤١].

لكن الأمر لم يقف هنا، فمع وقوع الانقلاب اعتبر التشكيل الناصرى فى الجيش بقيادة العقيد جاسم علوان و"اللجنة العسكرية" البعثية بقيادة الرائد محمد عمران مايحدث مثيراً للقلق، فقررا التعاون -رغم ما بين الناصريين والبعثيين من حساسيات- وانتهاز فرصة التخبط فى دمشق للقيام بعصيان عسكرى مضاد وإسقاط الانفصال كلياً[٤٢].

وقد كانت المفاوضات بين التشكيلين شاقة، ففى حين رأى تشكيل علوان إعلان عودة الوحدة مع البيان الأول للانقلاب، كانت اللجنة العسكرية تريد انقلاباً لمجرد بدء محادثات وحدة جديدة مع عبدالناصر على أساس تفنيد أخطاء الوحدة السابقة، وقد خلف هذا التناقض شكوكاً عميقة بين التشكيلين، وكان واضحاً أن مايجمع بينهما هو الرغبة فى إسقاط الانفصال فقط[٤٣].

وفى ظل هذا المناخ من عدم الثقة بين التشكيلين استبق جاسم علوان ساعة الصفر المقررة، فسيطر فجر ٣١ مارس على اللواء المدرع الخامس فى حمص، بينما لم يتحرك الرائد البعثى صلاح جديد فى السويداء، ولم يلبث هذا العصيان فى حمص

أن فشل بسبب انسحاب العميد بدر الأعسر قائد المنطقة الوسطى منه، فاضطر جاسم علوان للتوجه إلى حلب [٤٤].

وردت قيادة الحكم الانفصالى على كل هذه التطورات بعقد مؤتمر عسكرى موسع فى حمص لإنهاء الانقسامات فى الجيش، وفى هذا المؤتمر اتهم الفريق زهر الدين مصر بالوقوف خلف الإضطرابات فى سوريا[٤٥]، ورغم ذلك سعى المؤتمرون للتوصل إلى تسوية مرضية لمصر، فقرروا إبعاد ضباط الانفصال الأساسيين ومنهم عبدالكريم النحلاوى إلى خارج سوريا وإعادة تشكيل قيادة الجيش، ودراسة خطوات وأسس عودة الوحدة مع مصر وطرح هذه الأسس لاستفتاء شعبى عام، وتشكيل حكومة انتقالية جديدة[٤٦].

لكن هذه التسوية لم ترض الضباط الناصريين، فاستولى جاسم علوان على إذاعة حلب وأعلن منها عودة الجمهورية العربية المتحدة بإقليميها برئاسة عبدالناصر، طالباً الدعم العسكرى من القاهرة[٤٧].

وفى أجواء الغليان الشعبى الذى أحدثه عصيان حلب، تظاهر الطلبة الوحدويون فى العاصمة دمشق فى٢ إبريل ١٩٦٢ وهم يحملون أعلام الجمهورية العربية المتحدة وصور عبدالناصر، فأطلق الجيش النار عليهم وسقط بعضهم قتلى وجرحى[٤٨].

وقد استقبلت الصحافة المصرية أحداث التمرد العسكرى فى حلب وبعض المدن السورية الأخرى بترحيب واضح، معتبرة إياه "ثورة الضباط الأحرار" فى سوريا من أجل الوحدة[٤٩]، فأدى هذا الترحيب –بالإضافة إلى طلب جاسم علوان دعم القاهرة– بالسلطات السورية إلى اتهام السفارة المصرية فى بيروت بالوقوف وراء مايحدث[٥٠]، وهو مادعا عبدالقادر حاتم لإصدار بيان ينفي فيه قطعياً أية علاقة ل ج ع م بأحداث سوريا[٥١].

وعلى أية حال، لم تلبث قيادة الجيش السورى أن تحركت سريعاً لمواجهة الموقف، فحسم الطيران واللواء المدرع الخامس الموقف بمنتهى العنف، وهكذا أخفقت "ثورة حلب" واختفى جاسم علوان عن الأنظار[٥٢].

وبعد هذه النهاية العنيفة لأحداث حلب، أصدرت رئاسة الجمهورية فى مصر بياناً رسمياً بدا فيه مجدداً عزوف القاهرة عن التدخل فى الأمر، حيث أكد البيان قلق عبدالناصر من مجمل هذه الأحداث، وشدد على ضرورة السعى لتجنيب سوريا "كارثة يعانى الشعب السورى كله أهوالها"[٥٣].

بعد إنهاء "عصيان حلب"، وبناء على قرارات "مؤتمر حمص"، دعا قائد الجيش السورى عبدالكريم زهر الدين السياسيين السوريين من كافة الاتجاهات إلى اجتماع يعقد فى مبنى قيادة الجيش للتداول فى أوضاع سوريا، وقد استقر الاجتماع فى النهاية على إعادة ناظم القدسى إلى رئاسة الجمهورية، على أن يشكل "وزارة إنتقالية" لإنجاز مقررات المؤتمر[٥٤].

وفيما يؤكد من جديد الحضور المصرى الضاغط فى الشأن السورى آنذاك، قدم زهر الدين وثيقة تضمنت شروط الجيش للقبول بعودة القدسى إلى الرئاسة، وأهمها تأكيده السعى "لتحقيق وحدة عربية مع الأقطار العربية المتحررة وفى طليعتها مصر، على أسس صحيحة تحفظ لسورية العربية كرامتها"، وكذلك تعهده بتحقيق "العدالة الاجتماعية" وإعادة النظر فى قوانين الإصلاح الزراعى و تنظيم الشركات بما يتفق وهذا المبدأ[٥٥]، وهو ما كان يعنى فعلياً مطالبة الجيش للقدسى بإعادة قوانين الإصلاح الزراعى والتأميم كما صدرت فى عهد الوحدة.

على هذه الخلفية، بدت القاهرة مرتاحة إلى حد كبير بعد "مؤتمر حمص" وما أنتج من تسويات –رغم القضاء على "عصيان حلب"– حيث رات فيما يحدث مؤشراً على أن " الرجعية فى سوريا قد هزمت هزيمة منكرة ... فى تجربة الشهور الستة التى أعقبت انقلاب ٢٨ سبتمبر الماضى"[٥٦].

وقد وقع ناظم القدسى وثيقة زهر الدين، كما أعلن فى بيان متلفز أن الحكومة الجديدة ستباشر "العمل من أجل الوحدة العربية" مبتدئة "بمصر العزيزة"، وفى محاولة أخرى لاسترضاء مصر أعلن القدسى فى بيانه أيضاً أن الحكومة الجديدة ستتمتع معه بحق التنظيم و"التشريع"، وهو ما يعنى عدم عودة المجلس النيابى اليمينى المناوئ للقاهرة[٥٧]، وفى ضوء هذه الإشارات الإيجابية، استقبلت الصحافة المصرية بيان القدسى بطريقة ودية[٥٨].

بعد ذلك، اختار ناظم القدسى الوزير السابق "بشير العظمة" لرئاسة الوزارة الإنتقالية الجديدة فى ١٦ إبريل ١٩٦٢[٥٩]، وقد كان اختيار العظمة بالذات باتجاهه اليسارى العام وبكونه كان وزيراً مركزياً للصحة فى زمن الوحدة أمراً يحمل فى ذاته رسالة مهادنة لعبدالناصر، الذى كان "البعبع الأكبر" لرجال عهد الانفصال[٦٠].

وفى أول مؤتمر صحفى للعظمة كرئيس للوزراء، بدا واضحاً من جديد أن قضية الوحدة والعلاقة مع مصر وعبدالناصر هى أساس اضطراب الأوضاع فى سوريا، حيث أكد الرجل بشكل ذى مغزى –تعليقاً على انقلاب ٢٨ مارس وماتلاه من أحداث– أن وزارته ستكون "فريق إطفاء لحريق كاد يأتى على الأخضر واليابس، بسبب اقتتال إخوة فى السلاح اختلفت آراؤهم بشان قضية مصيرية هى الوحدة الفورية أو الانفصال والقطيعة"[61].

وانطلاقاً من هذه الذهنية أتى بيان الحكومة الجديدة معتدلاً ومهادناً للقاهرة، فأكد النية لإقامة "وحدة عربية وفق أسس مدروسة"، وأوضح أن الحكومة ستبادر"بالاتصال بالحكومات العربية المتحررة مبتدئة بمصر الشقيقة"، وعلى صعيد آخر أعلن البيان التزام الحكومة بسياسة اشتراكية ترفض "التمركز الشديد لرأس المال"، مؤكداً أنها قررت "إعادة تطبيق التأميم على الشركة الخماسية التى تمثل أكبر تمركز لرأس المال عندنا"، كما ستعمل على "إلغاء جميع التعديلات التى طرات على قانون الإصلاح الزراعى والتى غيرت جوهره وروحه والعودة إلى القانون السابق"[٦٢].

هكذا، وصل الحكم الانفصالى فى تلك اللحظة إلى ذروة خضوعه لضغوط الشارع السورى، الذى كان يجهد لاستعادة الوحدة مع مصر وحماية تحولاتها الاجتماعية.

ورغم أن القاهرة استقبلت بيان حكومة العظمة بشكل إيجابى عموماً[٦٣]، إلا أن تتابع الإشارات الواردة من دمشق باتجاه تجديد الوحدة كان بالنسبة لها مقلقاً، حيث بدا رأياً لصدوع داخلية أكثر مما هو طلب لوحدة حقيقية ثابتة، ولهذا واجه محمد حسنين هيكل هذه الإشارات بموقف مصرى متحفظ، أوضح فيه ان القاهرة "لا تهمها الشعارات" حول الوحدة بقدر ما تهمها قدرة الحكم القائم فى سوريا على توفير "أسباب التقدم وضماناته بالنسبة للشعب السورى ذاته"، مبدياً خشيته من أن يكون حديث الوحدة في دمشق مناورة للالتفاف "حول مقررات مؤتمر حمص وتفريغها"، أو عملاً يستهدف المزايدة بعرض وحدوى ترفضه مصر، بحيث يبدو للراى العام العربى "أن القاهرة هى التى لا تريد الوحدة"[٦٤].

يكشف هذا الكلام لهيكل، أن القاهرة التى أساء الانفصال إلى صورتها فى العالم العربى لم تكن مستعجلة – وربما لم تكن مستعدة– لإعادة بحث موضوع الوحدة فى ظل أوضاع سورية الملتبسة، ومع حكومة جديدة لم يكن واضحاً بالضبط ما هو موقعها ضمن موازين القوى القائمة.

وزاد من هذا التحفظ، صدور إشارات متناقضة عن دمشق فى تلك اللحظة، حيث سمح الجناح المهادن لمصر فى الحكومة للصحف المصرية بدخول سوريا، كما بدأ عقد ندوات تليفزيونية حول موضوع الوحدة مع مصر تحت رعاية وزير الإعلام البعثى النشط عبدالله عبدالدائم[٦٥]، في الوقت الذي بدأت فيه القوى اليمينية الانفصالية فى السلطة السورية تتهم القاهرة منذ أواخر إبريل ١٩٦٢ بالوقوف وراء انقلاب ٢٨ مارس–آذار الذى أطاح بالمجلس النيابى ووراء حركتى حلب وحمص التين تزعمهما جاسم علوان[66].

وإزاء هذا الاضطراب، فضلت القاهرة اتخاذ موقف الهجوم، فشككت صحفها فى نوايا الحكومة السورية الجديدة متهمة إياها بالخضوع لممثلى اليمين الانفصالى وأتباع أكرم الحورانى –نائب رئيس الجمهورية فى عهد الوحدة وأكثر السياسيين السوريين كراهية لعبدالناصر بعدها– الذين لا يقلون عنهم عداء للوحدة ولمصر[٦٧]، كما بدأ الحديث عن سلسلة اعتقالات تجرى فى صفوف الجيش السورى ضد عشرات الضباط الوحدويين[٦٨].

وفى السياق نفسه، كان تهريب رجل سوريا القوى فى عهد الوحدة عبدالحميد السراج من محبسه فى سجن المزة مع حارسه منصور رواشدة واستقبال عبدالناصر لهما فى القاهرة، إشارة غير ودية –من حيث الشكل والتوقيت– لحكومة دمشق الجديدة الحائرة، التى كانت تبحث عن شرعية تواجه بها شعبها لا توجد سوى فى القاهرة[٦٩].

وقد حسم عبدالناصر الأمر تماماً، حين أوضح مجدداً فى حديث صحفى أنه "لن تقوم علاقة مباشرة بين القاهرة وحكومة دمشق، ما لم يعبر الشعب السورى عن إرادته الحرة"[٧٠].

ورغم هذا الموقف القاطع، لم تقتنع حكومة بشير العظمة بأن باب مصر قد أغلق، فأرسلت وزير خارجيتها عدنان الأزهرى إلى القاهرة لاستطلاع إمكانية بدء مباحثات لإقامة وحدة جديدة، لكنه لم يحصل على شئ وعاد خائباً إلى سوريا[٧١]، وانتهى الأمر باستقالته من منصبه فى ٢٢مايو ١٩٦٢[٧٢].

واللافت، أن الصحافة المصرية –انسجاماً مع رغبتها فى تأكيد ضعف النظام الانفصالى فى سوريا واضطرابه– عرضت خبر الاستقالة باعتبارها "هزة عنيفة لحكومة دمشق بعد ٣٥ يوماً من تأليفها"، دون الإشارة لسبب هذه الهزة وهو فشل زيارة الوزير السورى للقاهرة، ما شكل ضربة للجناح المهادن لمصر فى حكومة العظمة[٧٣].

ورغم المأزق الذى وجدت الحكومة السورية نفسها فيه، فإنها لم تيأس من احتمال أن يبدي عبدالناصر قدراً من التجاوب معها، فأذاعت فى ٥ يونيو ١٩٦٢بياناً

سياسياً أكدت فيه التزامها بالخط الاشتراكى مذكرة الجميع بأنها هي من أعادت "قانون الإصلاح الزراعى وقانون تنظيم المصارف"، فضلاً عن قيامها بإعادة تأميم الشركة الخماسية، وفى الاتجاه الوحدوى أوضح البيان أن "إعادة البحث فى الوحدة مع مصر ضرورة قومية ومطلب واقعى تمليه ظروف البلاد العربية"، مشيرا إلى أن الحكومة "ستباشر بإجراء اتصالات مع مصر من أجل التعرف على وجهة نظرها ومن أجل الاتفاق بالتالى على صيغة نهائية لمشروع الوحدة"، لكنه مع ذلك رفض تعجل بعض التيارات الوحدوية ودفعها بإتجاه "وحدة فورية غير مدروسة"، مؤكداً السعى إلى "وحدة مدروسة" تعتمد الشكل الاتحادى الذى أثبتت التجارب أنه "الشكل الواقعى السليم لأى وحدة تتم بين بلدان عديدة"[٧٤].

وضمن هذا الموقف الذى الذى يجمع بين الرغبة والحذر، أبدى بشير العظمة ملاحظة لافتة، حيث أعرب عن أمله فى انضمام العراق بزعامة عبدالكريم قاسم إلى الاتحاد المقترح[٧٥]، ويمكن اعتبار هذا الطرح محاولة سورية لإيجاد نوع من "التوازن" فى مواجهة عبدالناصر، لقد كان البعض يريد مصر، لكنه يريد أيضاً من يحميه منها.

وكانت ردود الفعل المصرية الأولية على "بيان ٥ يونيو" مرتبكة جداً، فبينما ظهرت فيها أحياناً رغبة لفرز القوى فى سوريا بشكل إيجابى يعترف بوجود جناح فى حكومة العظمة يخوض مواجهة ضد القوى الرجعية والانفصالية[٧٦]، استمرت سائدة فيها النظرة التقليدية التى لم تر فى الأمر سوى تعبير عن عدم استقرار الحكم السورى الانفصالى واضطراره للتلاعب بالشعارات القومية تحت ضغط الجماهير السورية الوحدوية[٧٧].

أما الرد المصري شبه الرسمى على البيان السورى فقد جاء غريباً من حيث الشكل، حيث لم يقدم عبر أية قناة رسمية وإنما عبر إفتتاحية فى "الأهرام" غير موقعة باسم أحد، ولم يرفض هذا الرد الدعوة إلى وحدة جديدة من حيث المبدأ، كما أنه – متفقاً مع البيان السورى– اعترف ضمنياً بضرورة أن تكون الوحدة الجديدة "اتحادية" لا

تلغى "الكيانات الوطنية" القائمة، لكنه وضع حكومة العظمة أمام اختبار صعب حين أكد أن "الجمهورية العربية مستعدة فى أى وقت لفتح باب المناقشة فى التفاصيل مع أية حكومة سورية، على شرط أن يثبت تعبير هذه الحكومة عن إرادة شعبية سورية حرة بعيدة عن أى ضغط، وبعيدة فى نفس الوقت عن أية مساومات ومناورات حزبية"[٧٨].

أتى هذا الرد محبطاً للحكومة السورية، التى رأت فى طابعه غير الرسمى استعلاء تمارسه القاهرة، كما انطوى تشديده على ضرورة تمثيل أية حكومة سورية للإرادة الحرة للشعب السورى –وهى مقولة رددها عبدالناصر نفسه مراراً كما مر بنا سابقاً– على تعريض بعدم صلاحية الحكومة القائمة لخوض المباحثات الوحدوية[٧٩].

وإذا أردنا فهم الإحباط السورى بشكل أعمق، يمكننا عزوه إلى أن حكومة العظمة كانت تريد من القاهرة رداً إيجابياً واضحاً يدعمها فى صراعها ضد القوى الأكثر يمينية وانفصالية فى سوريا ويعطيها شرعية فى نظر الجماهير المؤيدة لعبدالناصر، فضلاً عن أنها لم تكن –بالتأكيد– تريد رداً يخضعها لمزيد من الإختبارات.

وفى ظل هذا الإحباط، كان طبيعياً أن يتجه الجناح المهادن لمصر فى الحكومة نحو مزيد من التصدع، فاستقال وزير الإعلام عبدالله عبدالدائم فى ٢٠يونيو ١٩٦٢ التزاماً بقرار المؤتمر القومى الخامس لحزب البعث "بالانسحاب من الحكم الحالى"، باعتباره تجسيداً "لمؤامرة الانفصال الرجعية الإقليمية"[٨٠].

وقد كان للاستقالة علاقة وثيقة بمصر من جهة أخرى، حيث كان سببها المباشر اعتراض الوزير على مخالفة العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلى قراره بالسماح بدخول الصحف والمطبوعات المصرية إلى سوريا وإصداره أوامر إلى رؤساء مخافر الحدود بمنع دخولها، بحجة انطوائها على "تحريض" ضد الحكم السوري[٨١].

ويعلق بشير العظمة على هذا التطور بشكل كاشف لحقيقة الصراع وموازين القوى، مؤكداً أن تحدي قرار وزير الإعلام ومصادرة الصحف والمطبوعات المصرية كان بسبب اشتمالها على "ما يزعج مزاج الحكام الأشباح"[٨٢].

وتأسيساً على كل ما واجه حكومة العظمة من تراجعات وتصدعات، استقر فى القاهرة الاستنتاج المتصلب بضعف الجناح الوسطى المهادن لها فى هذه الحكومة، فعادت إلى التأكيد بان العظمة "لا يملك القدرة على توجيه زمام الحوادث أو مواجهة التيارات المختلفة التى تتصارع فى سوريا"[٨٣].

لقد بدت حكومة العظمة محاصرة بين المطرقة والسندان، فالقوى الأكثر "انفصالية" داخل السلطة –وبالذات قادة أجهزة الأمن وأعضاء البرلمان المنحل– تهاجمها وتعمل ضدها بتهمة مهادنة عبدالناصر، بينما تتخذ القاهرة موقفاً عنيفاً منها وترفض منحها أى إسناد مواصلة قصفها دون تمييز[٨٤].

ويمكن القول، أن مأزق هذه الحكومة كان يعبر عن حالة العجز التى وصل إليها النظام السورى الانفصالى، وهى حالة زاد منها ترسخ "عقدة الذنب" المترتبة على الانفصال بين السوريين، خاصة بعد أن ظهر واضحاً أن الإجراءات السياسية والاقتصادية التى اتخذها العهد الانفصالى منذ بدايته لم تفلح فى إعادة الثقة لقطاعات واسعة من المجتمع السورى الساخط[٨٥].

وقد تجلى هذا السخط فى التحركات والإضرابات العمالية الكبيرة التى عمت سوريا فى يوليو ١٩٦٢، وهى تحركات ارتبط فيها الطابع النقابى المطلبى الساعى للحفاظ على المكاسب العمالية فى عهد الوحدة ومواجهة محاولات التراجع عنها بالمعنى القومى الراغب فى استعادة الوحدة نفسها، وقد قام مطيع السمان بالدور الأساسى فى مواجهة هذه التحركات "المسيسة ناصرياً"[٨٦]، وبلغ من شدة القمع أن توقفت الشركة الخماسية عن العمل تماماً لمدة ٥٢ يوماً، بعد أن اعتقل السمان كل عمالها البالغ عددهم ١٨٠٠ عامل دفعة واحدة[٨٧].

و لعل ما مكن السمان –أحد رموز "كتلة الضباط الشوام"– من البروز وتولى قيادة الدفاع عن نظام الانفصال كله فى تلك اللحظة، هو أن الأمر جاء فى وقت انهار فيه بالكامل الجناح المهادن لمصر فى الحكومة التى بدت بلا حول ولا طول، تحت وطأة ضغوط أتى أغلبها من مصر نفسها.

وكعادتها، لم تحسن القاهرة قراءة التفاعلات السورية المعقدة، وربما لم تحترم هذه التفاعلات، وبدا هدفها الوحيد –كما دائماً– أن تتخذها ذريعة للضغط الدعائى على الحكومة السورية وتأكيد ضعفها وتهالكها تحت وطأة المد الجماهيرى "الوحدوى"[٨٨].

فى إطار إحتفالات الذكرى العاشرة لثورة يوليو، وفي ذكرى طرد الملك فاروق وتأميم قناة السويس، أكد عبدالناصر من الإسكندرية موقفه الصارم فى مواجهة نظام الانفصال فى سوريا "اللى حصل السنة اللى فاتت ..... لم يؤثر باى حال على معنوياتنا، إننا اليوم – أيها الإخوة – ونحن نحتفل بأعيادنا ننظر إلى الشعب السورى فى الإقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة ونقول أننا لم نتأثر بهذه النكسة، إننا معك أيها الشعب العربى المكافح ... إننا مع الشعب السورى المكافح بكل قطرة من دمنا، وسنتحالف مع الشعب السورى للقضاء على الرجعية والقضاء على الإستعمار والقضاء على الإنتهازية والقضاء على أعوان الإستعمار"[٨٩].

وقد أثار هذه الخطاب الهجومى غضب الحكومة السورية المنهكة، وزاد من هذا الغضب أن خطاب عبدالناصر ترافق مع اكتشاف أجهزة الأمن السورية فى تلك الفترة "مؤامرة تدبرها السفارة المصرية فى بيروت" للإطاحة بالحكم السورى القائم وإعادة سوريا جزءاً من دولة الوحدة مع مصر[90].

ورداً على هذا الهجوم المصرى المزدوج، إجتمعت الحكومة السورية فى اليوم التالى وقررت بالإجماع تقديم شكوى مستعجلة لمجلس الجامعة العربية ضد ج ع م،

بسبب إصرار عبدالناصر على تسمية سوريا "الإقليم الشمالى"، وهو ما يعنى أنه لا يزال يعتبرها واقعة تحت سلطته ويشكل إهداراً للكيان السورى المستقل[٩١].

وفى ٢٨ يوليو ١٩٦٢، دعت حكومة سوريا – عبر المتحدث باسمها – إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية فى أى بلد عربى خارج مصر، لدراسة شكواها من "التدخل المفضوح" الذى يمارسه الرئيس جمال عبدالناصر فى الشئون السورية الداخلية، وقد أوضح المتحدث أن حكومته طلبت من ممثل الجامعة العربية فى دمشق أن يحمل الشكوى وطلب عقد الاجتماع الاستثنائي إلى الأمين العام للجامعة[٩٢].

هنا، ينبغى علينا التمهل قليلاً كى نحاول فهم الأسباب الحقيقية العميقة التى دفعت "حكومة التهدئة العظمية" لتقديم شكواها فى تلك اللحظة بالذات، وقد كان أحد أهم الأسباب أنه مع تصاعد ضغوط وانتقادات قوى اليمين فى الأحزاب السورية التقليدية والبرلمان المنحل للمقاربة الحكومية "البلهاء والركيكة" للتهديد الناصرى، بدا للحكومة أن تقديم شكوى للجامعة العربية قد يكون مخرجاً مناسباً من هذه الضغوط، خاصة إذا افلحت الشكوى فى استقطاب دول عربية أخرى لتبني الموقف السورى، بما يؤدي تدريجياً إلى عزل عبدالناصر عربياً[٩٣].

ويضاف إلى ذلك، أن كشف التحرك المخابراتى المصرى لإسقاط النظام السورى قد أقنع حكومة العظمة – رغم أنف جناحها المهادن المحبط – بأنها أصبحت بشكل متزايد تحت هجوم مصرى مكثف، ومن هنا قررت التصعيد بإتجاه إدانة "التخريب" الناصرى وفضحه[٩٤]، لتبدأ بذلك مرحلة قاسية من "الحرب العربية الباردة".

لكن السبب الأساسى للأمر كان – فيما نعتقد – سبباً نفسياً، حيث اعتبرت حكومة العظمة أنها فعلت كل ما يمكنها لاسترضاء مصر ولم يعد بمقدورها فعل المزيد، ولهذا فقد أسلمتها التطورات الدراماتيكية قرب نهاية يوليو ١٩٦٢ لمرارة حادة وغضب مضاعف، ربما كان مصدره إحساسها بعدم تقدير عبدالناصر لها ولأهمية

ماحاولت تقديمه، وقد عبر بشير العظمة عن هذه المرارة بوضوح حين إستعرض فى ٢٨ يوليو ١٩٦٢ جهود حكومته فى السعي لوحدة جديدة مع مصر، لائماً عبدالناصر بقسوة لموقفه السلبي الرافض لكل هذه الجهود[٩٥].

فى أجواء الاحتقان التى رافقت تقديم الشكوى، أعلن وزير الداخلية السوري عزيز عبد الكريم تفاصيل ما اعتبرته دمشق "مؤامرة مصرية" ضد الحكم السورى فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٩ يوليو ١٩٦٢، موضحاً أن السلطات السورية أحبطت فى الأسابيع الأربعة السابقة سلسلة من "الأعمال التخريبية" من تخطيط السفارة المصرية فى بيروت[٩٦].

وفى السياق ذاته، ألقت السلطات السورية مساء نفس اليوم القبض على وزير الأوقاف فى عهد الوحدة يوسف مزاحم، على خلفية ضلوعه فى "الأعمال التخريبية" المشار إليها[٩٧]، لتحفل بعد ذلك الصحافة السورية على مدى إسبوع تقريباً، بتقارير موسعة عن "مؤامرة عبدالناصر الجديدة" فى سوريا[٩٨].

أما سياسياً، وفى إطار محاولة عزل عبدالناصر عربياً، فقد أعلن وزير خارجية الأردن من دمشق بعد محادثات مع نظيره السورى فى ٢٩ يوليو ١٩٦٢ تأييد الأردن للشكوى السورية، وبدا كذلك أن ثمة تعاطفاً عراقياً مع الشكوى[٩٩].

كما بدأت الحكومة السورية اتصالات دبلوماسية مكثفة مع حكومة لبنان – رغم فتور العلاقة بين الطرفين منذ الانفصال – للتأكيد على المصالح المشتركة بين البلدين ومحاولة الضغط على لبنان لوقف نشاط السفارة المصرية فى بيروت ضد سوريا[١٠٠].

وفى مواجهة كل هذه التحركات، عادت صحافة القاهرة للهجوم على الحكومة السورية، مؤكدة أن الشكوى إلى مجلس الجامعة العربية ليست سوى محاولة للبحث عن "شماعة" يعلق عليها بشير العظمة أخطاءه، خوفاً من "الأمواج الشعبية التى تكاد تبتلعه"[١٠١]، كما نفى محمد حسنين هيكل بقوة الإتهامات السورية الواردة فى الشكوى

ضد الجمهورية العربية المتحدة، مؤكداً أن "القاهرة لا تحارب بالقنابل ولا بالانقلابات وإنما تحارب بالثورة الشعبية واحتمالاتها، وبالتاريخ وحتميته التى تقرر أن الغلبة مهما طال الشوط هى لجماهير الشعوب"[١٠٢].

أما فيما يتعلق بالمسار الرسمى بعد تقديم الشكوى، فقد ساد التصلب المتبادل سلوك طرفى النزاع، ففي محاولة لحصر الخلاف وحله ودياً، ذهب الأمين العام للجامعة العربية عبدالخالق حسونة إلى دمشق وتباحث مع المسئولين السوريين حول كل التطورات[١٠٣]، وبعد عودته إلى القاهرة التقى المسئولين المصريين طارحاً إمكانية معالجة المشكلة فى اجتماع ثنائى يعقد فى بيروت خارج نطاق مجلس الجامعة[١٠٤]، لكن السوريين المتلهفين على " فضح " عبدالناصر عربياً رفضوا أية محاولات للوساطة والصلح[١٠٥]، كما رفضت ج ع م فكرة الاجتماع الثنائى وأصرت على بحث الشكوى فى مجلس الجامعة، حتى "يستطيع الرأى العام العربى كله أن يتابع التفاصيل ويراقب التطورات"[١٠٦].

وبعد أن أصبح اجتماع مجلس الجامعة حتمياً، ظهرت مشكلة أخرى مهمة وهى مكان انعقاد الاجتماع، فالحكومة اللبنانية لم تكن ترغب فى البداية فى استضافته على أراضيها بسبب حساسية موقفها فى ضوء الإتهامات السورية المتكررة لها بالسماح للمصريين منذ الانفصال باتخاذ بيروت مركزاً مخابراتياً متقدماً لحركتهم ضد الحكم السورى وكذلك السماح لمؤيدى الوحدة بالتسلل من أراضيها إلى سوريا، وهو ماجعل لبنان – ضمنياً على الأقل – متهماً فى نظر الحكومة السورية، خاصة مع ما كان معروفاً من تناغم سياسات عهد فؤاد شهاب مع توجهات عبدالناصر[١٠٧].

وعلى هذه الخلفية، أجرى عبدالخالق حسونة اتصالات لعقد الاجتماع فى ليبيا أو تونس إلا أن الدولتين تحفظتا على عقده على أراضيهما، كما فشلت أيضاً إتصالات أجراها الأمين العام للجامعة لنفس الغرض مع كل من السودان والمغرب[١٠٨].

ويبدو من إعتذار أكثر من دولة عن إستضافة الاجتماع، أن هذه الدول ربما كانت تتوقع درجة عالية من الصراع فيه بما قد يجعله أعنف اجتماعات مجلس الجامعة العربية وأكثرها سلبية وتعبيراً عن الانقسام العربى، ومن هنا لم تنشأ ربط نفسها باجتماع توحى مقدماته بهذه النتيجة[١٠٩].

وفى ضوء هذا الوضع العربى الملتهب وشديد الاستقطاب، أدى الوقت الطويل الذى استغرقه عبدالخالق حسونة فى محاولة الوساطة بين طرفي النزاع ثم فى البحث عن مكان لعقد الاجتماع إلى أثر جانبى مهم، حيث اتهمته الحكومة السورية – بإعتباره مواطناً مصرياً – بمجاملة الجمهورية العربية المتحدة والمماطلة فى تحديد تاريخ للاجتماع الاستثنائى المرتقب[١١٠]، مستندة فى ذلك على "النظام الداخلى" لمجلس الجامعة العربية، الذى ينص فى مثل هذه الحالات على ضرورة اجتماع المجلس "فى أقرب وقت ممكن خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصول الطلب إلى الأمين العام"[١١١].

ولهذا السبب عاد حسونة للضغط على اللبنانيين لقبول إستضافة الاجتماع، حتى تم التوافق فى النهاية على انعقاده بدءاً من يوم ٢٢ أغسطس ١٩٦٢ فى أحد فنادق مدينة "شتورا" اللبنانية الحدودية مع سوريا[١١٢].

ورغم الوصول لهذه النتيجة استمر توتر السوريين، حيث غضبت الحكومة السورية لاختيار شتورا مكاناً للاجتماع باعتبارها مدينة حدودية وبعيدة عن مركز التأثير العام، واتهمت وزير خارجية لبنان "فيليب تقلا" بالتواطؤ مع سفير الجمهورية العربية المتحدة فى بيروت عبدالحميد غالب لإجهاض الاجتماع وحصر تأثيره وتقليل الدعاية المتاحة له والمثارة حوله [١١٣].

احتفظت القاهرة بتشكيل وفدها إلى اجتماع شتورا سراً حتى اللحظة الأخيرة، وكان هذا مقصوداً حتى يحدث ظهوره عند بداية الاجتماع الأثر النفسي المطلوب، حيث كان على رأس الوفد وزير الشئون الاجتماعية فى عهد الوحدة "أكرم ديرى" ومعه "جادو عز الدين" وزير الشئون البلدية والقروية وقتذاك وهما سوريان، كما كان الوفد

يضم أيضاً السوريين "طلعت صدقى" مدير الشئون العربية بوزارة الخارجية فى الجمهورية العربية المتحدة و "توفيق حسن" مدير إذاعة حلب السابق، الذى رافق الوفد متحدثاً صحفياً باسمه[١١٤].

كان هذا التشكيل ضربة سياسية محسوبة، فهو من ناحية يؤكد مصداقية الطرح القومى والزعامة القومية لجمال عبدالناصر، كما أنه من ناحية أخرى يمثل ضغطاً على الوفد السورى حين يجد فى مواجهته فى قاعة الاجتماع سوريين مثله، وهو ما يشرخ شرعية الحكومة السورية ويتحدى تمثيلها لشعبها، الذى كان نيل دعمه وانحيازه هو الهدف الرئيسى لطرفى هذا النزاع، ومن هنا وصفت صحف القاهرة التشكيل – فى تناغم بدا مقصوداً – بانه "مفاجأة مذهلة" للوفد السورى ولكافة الوفود الأخرى[١١٥].

ومنذ اللحظة الأولى، بدأ وفد الجمهورية العربية المتحدة – وخاصة كوادره السورية – في مخاطبة الشعب السورى واستنفاره ضد الحكم الانفصالى، فصرح أكرم ديرى بمجرد وصول الوفد إلى مطار بيروت بانه "لا يمكن أن يبقى الشعب السورى بمعزل عن حقيقة ما يدور فى بلاده ضد العناصر الوطنية والقومية، وما تحيكه الرجعية والانتهازية من مؤامرات هدفها القضاء على المكاسب التى حققها الشعب السورى بإرادته"[١١٦].

وعلى هذه الخلفية، عبر نائب رئيس الوفد السورى لاجتماع شتورا – والقائم بأعمال رئيسه الفعلى – "د.أسعد محاسن" عن امتعاض ظاهر من أسلوب تشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة، حين وصف اشتماله على شخصيات سورية بأنه "إحدى مسرحيات الرئيس عبدالناصر الهزلية"[١١٧].

فى الحادية عشرة والنصف من صباح الأربعاء ٢٢ آب "أغسطس" ١٩٦٢، عقد مجلس جامعة الدول العربية الجلسة الأولى فى اجتماع شتورا الإستثنائى، وقد

انعقدت الجلسة بشكل علنى برئاسة السفير "أحمد بن عرفة" رئيس وفد تونس ورئيس مجلس الجامعة فى دورته السابعة والثلاثين[١١٨].

وفيما يعكس إحساسا بالمناخ العربى الملتهب وارتياباً فى قدرة طرفى النزاع على ضبط النفس، طالب رئيس الجلسة المجتمعين بالارتفاع بالنقاش إلى مستوى يليق بالأمة العربية، ثم أعطيت الكلمة للأمين العام للجامعة العربية "عبدالخالق حسونة" الذى أعلن تخصيص الجلسة الأولى لمناقشة قضية "هل تكون الجلسات علنية أم سرية؟"، بعد أن تقدم طرفا النزاع بطلبين لجعل جلسات المؤتمر علنية[١١٩].

وفى كلمتيهما الافتتاحيتين، طالب رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة أكرم ديرى وعضو الوفد السورى خليل الكلاس بالعلنية بإصرار، وأوضح الكلاس بحدة أنه بما أن أسباب الخلاف تقال فى خطب رسمية وإذاعات دولية "فلا أرى مبرراً مطلقاً لآن تكون الجلسة سرية"، خاصة وأن "هذا الغسيل الوسخ ينشر على أحبال اللاسلكي ويسمعه العالم قاطبة"، كما إعتبر الكلاس – فى تعريض واضح بجمال عبدالناصر – أن من حق الشعب العربى أن يرى ويسمع حيثيات النقاش حتى "نقول للمجرم أنه مجرم و نقول للمتآمر أنه متآمر"[١٢٠].

وباللهجة العنيفة نفسها، بدأ أكرم ديرى يوضح أسباب طلب الجمهورية العربية المتحدة علنية الجلسات، حيث "هناك مؤامرات على الشعب فى سوريا، ومن واجبنا كأمناء على المصلحة العربية العليا ... أن نطلع الشعب العربى على كل ما يدور هنا من مناقشات ... إن هناك فئة تتحكم فى مصائر الشعب السورى الآن، وهناك حملة عنيفة ضد العناصر الوطنية فى سوريا"[١٢١] .

وخوفاً من انزلاق النقاش إلى ما لا تحمد عقباه، حذر رئيس الجلسة ديرى والكلاس من الاستمرار فى الحديث بهذه اللهجة الحادة وطلب من رؤساء الوفود الأخرى إبداء رأيهم فى الموضوع، فرفضت كل الوفود – عدا طرفى النزاع – علنية

الجلسات وحبذت السرية، بل لقد طلب مندوب اليمن من المصريين والسوريين الموافقة على سرية الجلسات حتى يصدر القرار بالإجماع وليس بالأغلبية[١٢٢].

ورغم هذا الميل العام للإبقاء على سرية الجلسات، إلا أن خليل الكلاس أكد إصرار سوريا على العلنية حتى"يتضح كل كل شئ للعرب"، كما ناشد عبدالحميد غالب عضو وفد الجمهورية العربية المتحدة وسفيرها فى بيروت رؤساء الوفود الموافقة على العلنية، لأن الشكوى السورية قدمت علناً وأعقبها تصريحات وبيانات ومؤتمرات صحفية "ولا يجوز عدلاً و عقلاً ومنطقاً أن تعرض الشكوى علناً ثم تحصر بين أربعة جدران"[١٢٣].

ثمة أمر لافت هنا، فبينما يبدو الإصرار السورى على العلنية طبيعياً بالنظر إلى أن غرض الشكوى السورية أصلا كان "فضح" التدخل المصرى فى سوريا والتشهير بعبدالناصر، يبدو إصرار وفد الجمهورية العربية المتحدة هو الآخر عليها غريباً إلى حد ما، وربما كان هذا الإصرار اضطرارياً، اندفع إليه الوفد حتى لا يمنح السوريين منذ بداية الاجتماع نصراً إعلامياً مجانياً إذا بدا أقل حرصاً منهم على العلنية.

وإزاء إصرار الطرفين على علنية الجلسات، اقترح مندوب لبنان د.فؤاد عمون رفع الجلسة وإعطاء الوفود فرصة للتشاور قبل البت النهائى فى الموضوع، واعتبار التصويت الأول بهذا الخصوص تصويتاً غير رسمي و مجرد رأى مبدئى[١٢٤]، ولهذا بدا دالاً جداً أنه مع بداية الجلسة الثانية تم التصويت لصالح سرية الجلسات كالمرة الأولى تماماً، فأعلن رئيس الجلسة أن مجلس الجامعة قد قرر سرية الجلسات[١٢٥].

كان إصرار مجلس الجامعة العربية على إبقاء جلسات اجتماع شتورا سرية رغم رغبة طرفى النزاع فى علنيتها، يعكس توجهاً توفيقياً من مؤسسة الجامعة ووعياً بخطورة الاحتقان القائم ورغبة في تسهيل المصالحة بين الطرفين، بعيداً عن أجواء التوتر التى يمكن أن تفاقم الخلاف فى حال وضع الجلسات تحت الأضواء[١٢٦].

بعد حسم مسألة سرية الجلسات، انتقل النقاش إلى موضوع الشكوى السورية، ولعل أبرز ما يلاحظ فى هذه الشكوى هو طابعها الشخصى، من حيث استهدافها بالاتهام المعلن جمال عبدالناصر بالإسم وليس الجمهورية العربية المتحدة[١٢٧]، وقد عزز أسعد محاسن هذا الطابع الشخصى حين بدأ عرضه خلفيات الشكوى باستعراض مقاطع خطاب عبدالناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٦٢ محل النزاع، معتبراً هذه الأقوال "تحريضاً سافراً على العصيان والثورة" ضد الحكومة السورية، وواصفاً حكم عبدالناصر فى سوريا أثناء الوحدة بالحكم "الفردى المستبد البعيد عن أبسط مفاهيم الديمقراطية"[١٢٨].

ورداً على إتهام عبدالناصر فى خطابه ذاك الحكم السورى بموالاة الاستعمار والرجعية، انتقل محاسن إلى مسألة حساسة، حيث أكد دعم النظام الناصرى لإسرائيل والصهيونية ـ حسب رأيه ـ من خلال "وضع قوة الطوارئ منذ نهاية عام ١٩٥٦حاجزاً بين مصر و بين الدولة الغاصبة"، مشدداً على أنه لا يجوز لسلطة "تختبئ وراء قوات الطوارئ وتمكن لألد أعداء العروبة"، أن "تتهم غيرها بالرجعية والانتهازية وموالاة الإستعمار"[١٢٩].

وبعد ذلك، انتقل الوفد السورى إلى صلب الشكوى، وهو التدخل المخابراتى المصرى فى سوريا بغرض زعزعة نظامها تمهيداً للقيام بانقلاب يعيد الوحدة، فعرض عضو الوفد محمود شوقى مجموعة ضخمة من الوثائق والمستمسكات التى تكشف دور السفارة المصرية فى بيروت فى إثارة القلاقل للحكم السورى بتجنيد بعض الضباط والجنود والموظفين المدنيين السوريين فى بعض المواقع الحساسة للعمل لصالح مصر، وإمدادهم بالمال والمتفجرات وأجهزة اللاسلكى لتنفيذ اغتيالات لبعض السياسيين وكبار الضباط، وقد غطت هذه الوقائع فترة زمنية تمتد منذ بداية عام ١٩٦٢ حتى قرب نهاية يوليو من العام نفسه وركزت على إحتمالات القيام بانقلاب لإعادة الوحدة فى نهاية يوليو، والملاحظ أنها قد أعطت دوراً خاصاً فى كل هذه

الترتيبات لسفير الجمهورية العربية المتحدة فى بيروت عبدالحميد غالب ولشخص آخر من أهم العاملين بالسفارة وهو محمد نسيم[١٣٠].

و يميل الباحث إلى ترجيح مصداقية هذه الاتهامات، وثمة شهادة مهمة فى هذا الصدد قدمها "فوزى شعيبى" أحد ضباط المخابرات السوريين الوحدويين الذين عملوا أثناء الوحدة مع عبدالحميد السراج وخرجوا من سوريا بعد الانفصال للعمل ضمن النشاطات المخابراتية المصرية فى بيروت، حيث يؤكد الرجل أن محمد نسيم بالذات كانت له بالفعل اتصالات متشعبة مع ضباط سوريين عديدين كان أهمهم صدقى العطار وصفوان جبرى، وكان هذان يعملان لصالح الأمن السورى وينقلان نتائج اتصالاتهما للعقيد شرف زعبلاوى، وقد إستدرجا نسيم وسجلا له فى سيارته حديثاً مفاده أن ج ع م عازمة على تدبير انقلاب فى سوريا لإعادة الوحدة، وحصلا منه على جهاز لاسلكى و"شيفرة"، كما وافق الرجل على تزويدهما بالمال الذى يحتاجان إليه لضمان ولاء من سيتعاونان معهم من الضباط السوريين، وكانت كل هذه الأسانيد أدلة أساسية فى شكوى الحكومة السورية[١٣١].

ويقول الشعيبى أيضاً أنه نتيجة لما رآه من "أخطاء" محمد نسيم وعمله الإرتجالى، فقد سافر من بيروت إلى القاهرة فى أوائل أغسطس ١٩٦٢ و قدم تقريراً لسامى شرف بكل ما يحدث، منتقداً الفوضى وعدم التنسيق الذى ساد عمل أجهزة الأمن والمخابرات المصرية فى بيروت بعد الانفصال، والذي بلغ حد التنافس[١٣٢].

وثمة ملاحظات مهمة لنا على الوثائق التى عرضها الوفد السورى، حيث أشارت إحداها إلى تعاون حركي بين الضباط الناصريين والبعثيين فى الجيش السورى على إمتداد مايو – يونيو ١٩٦٢ لترتيب انقلاب يطيح بقيادة الجيش والحكومة القائمة ويستبدلهما بحكومة جديدة يقودها الناصريون والبعثيون[١٣٣]، وتنسجم هذه المعلومة مع كثير من المعلومات المتداولة حول تعاون الطرفين بعد فشل تحركات حمص وحلب فى بداية إبريل ١٩٦٢، وهو تعاون شابه كثير من عدم الثقة[١٣٤]، لكنه استمر أيضاً

حين بدأ الوزير السابق يوسف مزاحم الإعداد لمحاولته الانقلابية لإعادة الوحدة والتى كان مقرراً لها يوم ٢٩ يوليو ١٩٦٢، حيث اتصل الرجل باللجنة العسكرية البعثية بقيادة محمد عمران طالباً منها وضع نفسها تحت قيادته لإنجاز ذلك الهدف[١٣٥].

وفيما يتصل بمحاولة الوزير مزاحم الانقلابية ايضاً، ذكرت الوثائق السورية أن الرجل سعى فى أواخر يوليو ١٩٦٢ لترتيب "تعاون" بين الضباط الناصريين فى الجيش السورى وضباط كتلة عبدالكريم النحلاوى، الذى كان ناقماً على سلطة دمشق منذ أبعدته عن سوريا عقب مؤتمر حمص[١٣٦].

ولا يبدو هذا الأمر مستبعداً، حيث ينسجم مع ما ذكره بعد ذلك الفريق لؤى الأتاسى – رئيس "مجلس قيادة الثورة" فى سوريا بعد انقلاب ٨ مارس ١٩٦٣– من أن النحلاوى نفسه فى زياراته السرية إلى سوريا بعد إبعاده عنها، كان يتصل "بجماعتنا" من الضباط الناصريين والبعثيين[١٣٧].

فيما بقي من الجلسة الثانية لاجتماع شتورا، ساد بين الوفدين المصرى والسورى قدر كبير من التهاتر الغاضب والمماحكات، وفى هذا السياق اتهم جادو عز الدين الشكوى السورية بالافتراء والكذب ومخالفة أعراف الجامعة العربية، لأنها "لم توجه ضد دولة كما يقضى العرف بل وجهت ضد الرئيس جمال عبدالناصر بشخصه"[١٣٨].

ثم بدأ أكرم ديرى – باعتباره رئيساً لوفد الجمهورية العربية المتحدة – رداً تمهيدياً على الشكوى السورية، فأكد أنها مجرد محاولة "للتضليل والخداع" وصرف الأنظار عن حقيقة الصراع فى سوريا، الذى هو "صراع اجتماعى" داخلى "بين القوى التقدمية الممثلة لإرادة الشعب وبين العناصر الرجعية والانتهازية"، بين "الشعب المطالب بالوحدة و القلة الانفصالية التى تتحكم بمصيره"، كما اعتبر الرجل أن الشكوى تستهدف أيضاً تغطية "أشد حملة من الإرهاب والتنكيل" بالقوى الوطنية فى سوريا[١٣٩].

قد يكون هذا التوصيف للصراع صحيحاً على مستوى معين، فلا شك أن أحد أهداف الشكوى السورية كان فعلاً إبعاد الأنظار عن واقع قوة التيار الوحدوى وعدم استقرار نظام الانفصال، لكن الأمر كان ينطوى أيضاً على تناقض أساسى، حيث لم يقدم ديرى هنا رداً على الوثائق السورية التفصيلية بخصوص التدخلات المصرية، واللافت أنه فى الوقت الذى كان فيه وفد ج ع م فى شتورا يجاهد لنفي التدخل المصرى فى سوريا وإبراز موضوعية الصراع فيها وطابعه الداخلى المحض، كانت القاهرة نفسها –بقلم هيكل بالذات– تؤكد حقها فى الإنتقال إلى "الهجوم" على خصومها من "الرجعيين العرب" ولو إستلزم هذا الانتقال العمل "خارج حدودها"، بإعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد لحماية مصر كقاعدة للثورة والاشتراكية فى العالم العربى[١٤٠].

وقد كانت هذه الرؤية رسالة للمؤتمرين فى شتورا، كما كانت أيضاً تعبيراً عن حالة الاستقطاب والانقسام العمودى النى سادت العلاقات العربية بعد تأميمات ١٩٦١ وإصدار "الميثاق الوطني" فى مصر، حيث نتج عن هذه التطورات تبني القيادة المصرية "وحدة الهدف" بديلاً عن "وحدة الصف" و فرزها الدول العربية على اساس المعيار الإشتراكى[١٤١].

ولعل ما ساد اجتماع شتورا من تهاتر كان . في أحد وجوهه . تعبيراً عن هذا الإستقطاب الحاد بالذات، ومن هنا وجدنا خليل الكلاس ينعت جادو عز الدين – فى نموذج للإصرار على شخصنة الصراع – بانه "أحد أعضاء وفد الرئيس عبدالناصر"، متهماً عبدالناصر مجدداً بالتآمر على قضايا العرب وبالعمل على جعل البلاد العربية مدى حيوياً لحكمه[١٤٢].

ورداً على الاتهامات السورية بخصوص موضوع قوات الطوارئ الدولية، عاب أكرم ديري على الوفد السوري إثارة هذا الموضوع، فقال مخاطبا خليل الكلاس "لقد تمت الوحدة وكانت قوات الطوارئ الدولية على الحدود، وكنت أنت من أقطاب هذه

الوحدة .... فلماذا لم تتكلم آنذاك؟، لم تتكلم لأنك كنت قطباً من أقطابها، ولأن هذا الكلام لا يمثل ما يريده الشعب السورى، أنت تتكلم كلاماً كهذا ـ الآن ـ فقط لكى تشفى غليلك، لماذا قبلت أن تقوم الوحدة؟، ولماذا كنت مع قسم كبير آنذاك ضد الرجعية؟، أنتم الذين علمتمونا كلمة الرجعية وأنتم الذين ناديتم بأن فى الوطن السورى رجعيين ولم نكن نحن من نادى بها، والآن تأتون إلى مجلس الجامعة وتقولون فى مذكرة رسمية أن سورية لا يوجد بها رجعية ولا رجعيون .... هل تؤمن بهذا فعلا؟"[١٤٣].

وربما يقصد ديرى بقوله "أنتم الذين علمتمونا كلمة الرجعية" أتباع أكرم الحورانى بالذات، الذين عرف عنهم علو الصوت فى انتقاد الرجعية قبل الوحدة وبعدها، باعتبار الكلاس أصلاً من رجال الحورانى وفصل معه من حزب البعث[١٤٤].

وتعبيراً عن استمرار مناخ التجاذب والسجال، عاد عبدالحميد غالب إلى التركيز على الطابع الشخصى للشكوى السورية، فانتقد ما إعتبره "سباباً" وجهه الوفد السورى للرئيس عبدالناصر معلناً أن الإساءة إلى عبدالناصر كانت من أهم أهداف الشكوى منذ البداية، ثم وجه كلامه إلى الحضور قائلاً "عليكم أن تقرروا الآن:هل تقبل يا سيدى الرئيس ويا سيدى الأمين العام ويا سادتى أعضاء الوفود أن يوجه مثل هذا الكلام إلى رئيس أى دولة أو لا؟، يجب أن نرد الأمور إلى نصابها .... أرى أن يقرر هذا المبدأ الآن قبل أن نبدأ بأى عمل آخر"[١٤٥].

وهنا أعلن رئيس الجلسة تأييده لوجهة نظر غالب من أنه لا يجوز توجيه "أى سبة أو شتم لأى رئيس دولة عربية فى نطاق مجلس هذه الجامعة"، و اقترح "أن يلغى كل ما قيل فى شخص – أى – رئيس دولة عربية مهما كان، وأن نطرح هذا من مضبطة جلستنا"، فتدخل خليل الكلاس مطالباً بتطوير الاقتراح بحيث يحذف أيضاً "كل ما يقال عن رئيس وفد أو حكومة أو عضو فى هذه الوفود"[١٤٦].

ولا شك أن الكلاس قد تقدم باقتراحه لتعميم منع انتقاد الأشخاص، حين أحس أن قصر ذلك المنع على شخص أى رئيس للجمهورية يجعل المستفيد الوحيد منه هو جمال عبدالناصر الذى كان الرئيس الوحيد الذى توجه له انتقادات فى الاجتماع، بل أنه أيضاً كان بشخصه محل الشكوى السورية أصلاً.

لكن الأمين العام للجامعة أيد وجهة نظر غالب ضمنيا، حين قال أن "الموضوع الذى إتسع نطاقه فى هذه الجلسات ... هو شكوى حكومة ضد حكومة، ومن الصعب أن نقول بان يرفع من المضبطة كل ذكر لإحدى الحكومتين لأن إحداهما شاكية والأخرى مشكو منها"، وإن إقترح الرجل كحل وسط لتهدئة الوفد السورى "الإبقاء على ذكر الحكومات مجردة من النعوت"، كأن يقال أن "هذه الحكومة قد تدخلت فى شئون الحكومة الشاكية ولا يقال مثلا الحكومة الخائنة أو ما إلى ذلك"[١٤٧].

وهنا تساءل الكلاس متوجساً "وما قيل مثلاً من أن حفنة من الرجعيين تسيطر على الحكم فى سورية؟"، فرد عليه مندوب لبنان فؤاد عمون " كل هذا خارج عن الموضوع"[١٤٨].

وحين أحس عبدالحميد غالب أن الأمور بدأت تميل لصالح وجهة نظر الوفد السورى قال "لقد تكلمت أول الأمر عن المساس بأشخاص رؤساء الدول وكان الاتجاه أن هذا غير جائز، ثم اختلط الأمر برؤساء الحكومات ثم بالحكومات ..... ماهى الشكوى التى أمامكم؟، هل استمعتم إلى ما قالوه؟، إذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يسحبوا هذه الشكوى؟، ماذا تنتظرون من الوفدين أن يخوضا فيه؟"[١٤٩].

ورغم هذه المداخلة، كرر الأمين العام وجهة نظره بضرورة حذف كل النعوت "النابية" و كل ما يمس رئيس أي دولة أو رئيس

أى حكومة أو الأشخاص الموجودين فى المجلس أو خارجه من المضبطة، وأيده فى ذلك مندوبا ليبيا والمغرب، فعقب عبدالحميد غالب على ما آل إليه النقاش

بالقول "يبقى كل شئ انتهى والكلام كله لغو"، ليحسم الأمر فى النهاية بتصويت المجلس بالموافقة على إقتراح الأمين العام[١٥٠].

بشكل أساسي، يمكن القول أنه رغم سخط غالب على ما آل إليه النقاش، إلا أن وفد الجمهورية العربية المتحدة قد حقق هنا مكسباً تكتيكياً مهماً بإثارته هذا الموضوع، وهو النص على عدم التعرض لشخص أى رئيس دولة، ما حرم الشكوى السورية – مؤقتاً – من هدفها المركزى، وهو عزل عبدالناصر وضرب صورته فى مخيلة المواطن العربى.

لكن بشكل أعمق، يقدم ما حدث نموذجاً فاقعاً لخطورة الصراع الذى جسده اجتماع شتورا، حيث كانت تلك هى المرة الأولى فى تاريخ الجامعة العربية التى يتخذ فيها قرار بحذف الأوصاف الشخصية ذات الطابع العدائي من مضابطها[١٥١]، وهذا الأمر بالذات يكشف أكثر من غيره مدى قسوة "الحرب العربية الباردة" بين المعسكرين التقدمى والمحافظ فى المنطقة آنذاك.

حين انعقدت الجلسة الرابعة لاجتماع شتورا صباح الجمعة ٢٤ أغسطس "آب" ١٩٦٢، أعطى رئيس الجلسة الكلمة لأكرم ديرى رئيس وفد ج ع م، كى يقدم "رداً تفصيلياً" على الإتهامات الواردة فى البيان السورى[١٥٢].

وفى هذا الرد التفصيلى، قام ديرى بانعطافة مباغتة فى مسار الاجتماع، حيث ركز على دور الأردن فى دعم وتأييد انقلاب الانفصال فى سوريا فى سبتمبر ١٩٦١، من واقع وثائق التحقيقات التى أجرتها قيادة الجيش السورى مع بعض قادة الانقلاب مثل حيدر الكزبرى وفيصل سر الحسينى وآخرين حين اعتقلتهم بعد أسابيع من وقوعه بتهمة التعامل مع الأردن وقبض الأموال من الملك حسين لفصم الوحدة مع مصر[153].

وحين حاول سعد جمعة رئيس وفد الأردن فى الاجتماع إبداء إحتجاجه على الزج بإسم بلاده فى النقاش، قاطعه ديرى مصراً على إكمال بيانه، الذى قدم فيه –

بالوثائق – عرضاً تفصيلياً للدور الأردنى فى إعداد وتمويل الانقلاب الانفصالى ودعم القائمين به، والدور الشخصى للملك حسين فى الإشراف على هذا كله[١٥٤].

ويبدو أن هذا الهجوم غير المتوقع قد أربك فعلا الجبهة المعادية للجمهورية العربية المتحدة فى الاجتماع، فوجدنا عضو الوفد السورى خليل الكلاس يطالب بعدم الخروج عن الموضوع الأساسى حتى لا تنقلب الأوضاع "فيصبح المشكو منه شاكياً والشاكى مشكواً منه"، بينما ظهر الوفد الأردنى أكثر ارتباكاً فلم يجد سعد جمعة ما يقوله سوى أن التفاصيل التى يذكرها ديرى "وقعت قبل موضوع الشكوى"، ليرد عليه جادو عز الدين ساخراً بأن "هذا إعتراف بوقوعها"[١٥٥] .

كان هدف وفد ج ع م من ذلك التصويب على الأردن واضحاً تماماً، وهو تحويل مسار اجتماع شتورا من مناقشة وقائع "أمنية" تفصيلية تقف فيها مصر فى موضع المتهم، إلى المحاكمة السياسية العلنية لنظام الانفصال السورى بما يتيح "لرجال عبدالناصر" التحول إلى الهجوم، ولا شك أن هذه المحاولة قد نجحت بقدر ما ونتج عنها تحسن نسبى فى وضع وفد ج ع م فى الاجتماع، لكن ظلت المشكلة هى أن هذا كله بدا هروباً إلى الأمام وخروجاً عن سياق الرد على الشكوى السورية بوثائقها و أدلتها، ما أكسبه سمة العمل الاستعراضى الذى يستهدف "زخرفة" مداخلات الوفد وثائقياً أكثر من أى شئ آخر[156].

وبعد أن فرغ أكرم ديرى من عرض الوثائق الخاصة بالدور الأردنى فى انقلاب الانفصال، قدم فيما تبقى من بيانه سرداً مطولاً لأوضاع سوريا عام ١٩٦٢، مستهلاً إياه بالإشارة إلى زيارة الوفد العسكرى السورى إلى القاهرة – موفداً من قيادة الجيش – فى يناير من ذلك العام، وقد تطابقت إشارة ديرى هنا مع الرواية المصرية المعتمدة لهذه الزيارة فيما يتعلق بإرتباك الوفد السورى والطابع الدفاعى الاعتذارى لسلوكه فيها[١٥٧].

ثم تحدث ديرى بعد ذلك عن انقلاب ٢٨ مارس وماتلاه من اضطرابات فى حمص وحلب، مستعرضاً مساعى السلطة السورية لاعتقال ومحاكمة "العناصر الوحدوية" فى الجيش، وما رافق ذلك من أساليب "التضليل والخداع" التى مارستها السلطة بإصدار بيانات وتصريحات تتحدث عن إعادة الوحدة مع مصر امتصاصاً لضغوط الشارع السورى، ليخلص من هذا إلى تأكيد رؤيته القاضية بأن الصراع فى سوريا هو صراع داخلى "بين الرجعية العميلة والرأسمالية المتآمرة ومن ورائهما الإستعمار وإسرائيل وبين القوى التقدمية الوحدوية العاملة بوحى من ضميرها العربى"، وأن الشكوى السورية ضد الجمهورية العربية المتحدة – بالتالى – ماهى إلا محاولة "لصرف الأنظار عما ينسج من مؤامرات داخل سورية تستهدف القضاء على النضال الوحدوى[158].

وفى حديثه عن حكومة بشير العظمة، بدا منطق ديرى مراوغاً إلى حد كبير، حيث اعتبر الرجل أن رد القاهرة غير الرسمى فى ١١ يونيو ١٩٦٢ على بيان الحكومة السورية الصادر قبله بأيام – والذى دعت فيه لإعادة البحث فى الوحدة مع مصر – كان رداً إيجابياً، ليؤسس على ذلك طرحاً مفاده أن تراجع حكومة العظمة اليائس والمحبط عن سعيها للتقرب من مصر بعد ذلك الرد إنما كان لأنها لم تستهدف من البيان أصلاً سوى امتصاص ضغط الجماهير أيضاً، ما يثبت أنها "لم تكن فى يوم من الأيام جادة فى أقوالها مخلصة فى تصريحاتها، بل كانت تتستر وراء تلك الأقوال والتصريحات للتعرف على القوى الوحدوية استعداداً لضربها والقضاء عليها"[١٥٩].

بشكل معين، تتشابه سردية ديرى المطولة هذه مع إتهاماته السابقة للأردن فى خاصية أساسية، وهى الرغبة فى تحويل الاجتماع إلى محاكمة سياسية لنظام الانفصال، هنا كان يمكن لعبدالناصر أن يتفوق، بعيداً عن الرد المباشر – والمحرج – على وثائق ووقائع الشكوى السورية .

حين بدأت الجلسة الخامسة لاجتماع شتورا فى السادسة من مساء السبت ٢٥ أغسطس ١٩٦٢، أعطيت الكلمة لوفد الجمهورية العربية المتحدة لاستكمال الرد على الشكوى السورية، فنفى عبدالحميد غالب عن بلاده تهمة دفع متسللين إلى سوريا عبر لبنان، مؤكداً أن الاتهام السورى للجمهورية العربية المتحدة بهذا الخصوص هو "اتهام مختلق"، وفى هذا السياق ذكر غالب الحضور بلهجة قوية بنفي المسئولين اللبنانيين المتكرر الأنباء المتداولة عن هذه التسللات [١٦٠] .

وقد كانت أجهزة الإعلام المصرية دائمة الاستخدام لتصريحات المسئولين اللبنانيين تلك كدليل براءة من الإتهامات السورية[١٦١]، لكن هذه التصريحات اللبنانية ينبغى ـ في الواقع ـ أن تؤخذ بحذر شديد، حيث لا يمكن إنكار أن الحكومة اللبنانية نفسها كانت متعاطفة مع مصر إلى حد كبير، كما عبر بعض وزراءها علناً عن رفض الوضع السورى الانفصالى ودعموا موقف عبدالناصر منه، وكان أبرزهم وزير الداخلية كمال جنبلاط الذى كثيراً ما هاجم النظام السورى فى جريدة حزبه "الأنباء"[١٦٢]، وساهم بنفسه – كما أصبح ثابتاً الآن – فى تسهيل عمليات أمنية مصرية داخل سوريا، لعل أهمها كانت عملية تهريب عبدالحميد السراج إلى القاهرة[١٦٣].

وفى مواجهة الأقاويل حول أدوار سفارته التدخلية فى سوريا، قدم غالب بعد ذلك مداخلة مطولة اتهم فيها "الشعبة الثانية السورية" – المخابرات – بوضع مخطط لنسف مبنى سفارة وقنصلية الجمهورية العربية المتحدة فى بيروت اعتماداً على بعض اللاجئين اللبنانيين بسوريا، وقد استند الرجل فى هذا الاتهام على ملخص القضية وإفادات التحقيق اللبنانية[١٦٤].

بعد ذلك، إنتقل عبدالحميد غالب إلى موضوع آخر مهم، فاعترف باتصال بعض الضباط السوريين وأهمهم الرائد صدقى العطار والملازم أول صفوان جبرى بسفارة الجمهورية العربية المتحدة فى بيروت وسكرتيرها الأول محمد نسيم، لكنه

أوضح أن هذين أتيا إلى السفارة "برسالة سرية" من قائد الجيش السورى – آنذاك – اللواء عبدالكريم زهر الدين إلى غالب نفسه، يشرح فيها خطورة أوضاع سوريا وضرورة إنقاذها بانقلاب عسكرى يعيد الوحدة، ما إعتبره غالب محاولة "لاستدراج السفارة"، ليخلص من هذا إلى أن الاتهامات السورية لبلاده فى هذه الواقعة – وهى أساس الشكوى – هى مجرد "قصة خيالية لا أساس لها من الصحة"[١٦٥].

وفيما يتعلق بالمستمسكات والمتفجرات التى قدمها السوريون كأدلة إثبات للواقعة، اعتبر غالب الأمر كله "مهزلة"، لأن "فى مقدور أى عميل بل أى صياد سمك فى هذه المنطقة، أن يغذي هذا المجلس إذا أراد باى كمية من المتفجرات"[١٦٦].

يبدو لنا من واقع عرض الروايتين السورية والمصرية لهذه الواقعة المحورية، أن عبدالحميد غالب – رغم التماسك الظاهرى لحجته – لم يقدم هنا دليلاً قاطعاً يدفع الرواية السورية بشكل حاسم، وإذا كانت ثمة محاولة سورية قد تمت لاستدراج السفارة المصرية فى بيروت وتوريطها بعمل أمنى مكشوف، فالأقرب إلى التصور هو أن السفارة – المتلهفة على عمل قوى ضد الحكم السورى الانفصالى – قد " أستدرجت" فعلاً إلى الفخ.

وعلى صعيد آخر، وحتى يؤكد الطابع الداخلى للصراع فى سوريا، قدم غالب هنا رواية مهمة حول تفاصيل اتصالات جرت بين قيادة الجيش السورى الجديدة وسفارة ج ع م في بيروت بحضور ممثل لجهة لبنانية رفيعة، ففى مساء ٥ إبريل ١٩٦٢– أى بعد حوالى إسبوع من انقلاب ٢٨ مارس – أوفدت القيادة العسكرية السورية العميد طه نورالله والعقيد أكرم الخطيب لمقابلة غالب نفسه، وأكد الضابطان أنهما مكلفان رسمياً من اللواء زهر الدين "بإطلاع السيد الرئيس جمال عبدالناصر على حقيقة الأوضاع الداخلية فى سوريا"[١٦٧].

وإنجازاً لهذا الهدف، أكد الضابطان أن القيادة العسكرية السورية الجديدة – بعد مؤتمر حمص– قد شكلت من عناصر نظيفة مصممة على تنفيذ مقررات حمص،

وأنه تم القبض على العناصرالعميلة، وأن التعاون قد توقف بين القيادة السورية والملك حسين "الذي كان تأييده العلنى للقيادة من اسباب إنزعاجها لآثره على الرأى العام العربى"، كما أوضح الضابطان أن الحكومة الجديدة ستتبنى الأهداف الوطنية وفى مقدمتها الوحدة العربية على اسس مدروسة، وطلبا – فى المقابل – باسم زهر الدين "وقف إذاعات صوت العرب لما لها من اثر على الرأى العام العربى بصفة عامة والسورى بصفة خاصة، مما قد يؤدى إلى تفاقم الأوضاع فى سوريا"[١٦٨].

وطبقاً لرواية غالب، عاد الضابطان لمقابلته بطلب منه يوم ٨ إبريل ١٩٦٢ ليبلغهما رد القاهرة على الرسالة التى حملاها، وقد أعربا له عن إرتياحهما لذلك الرد، ثم نقل إليه العميد طه نورالله رسالة شخصية من زهر الدين لإبلاغها لعبدالناصر، مفادها أن "الأموال السعودية والأردنية تتدفق على سوريا لشراء رجال القبائل"، وأن الملك حسين طلب من ضباط سلاح الطيران الأردنى الاستعداد للقيام "بمهمة محتملة" ضد سوريا وأكد لهم أن وراءهم "دولة كبرى" – المقصود بريطانيا – مستعدة لمدهم بالطائرات اللازمة، ماتخشى معه القيادة السورية أن يكون الهدف هو فرض نظام شبيه بالوصاية على سوريا "تتعاون على تنفيذه الأردن وتركيا والسعودية"[١٦٩].

وفى ١٣ إبريل ١٩٦٢ عاد الضابطان المذكوران لمقابلة غالب، وشرحا له ظروف إعادة ناظم القدسى إلى رئاسة الجمهورية ـ وكان قد أعيد فى اليوم السابق ـ والضرورات التى ارغمت القيادة العسكرية على القبول بذلك[١٧٠].

وبناء على هذه الرواية، اعتبر غالب فى النهاية أن هذه الاتصالات السورية تثبت أن عبدالناصر لا يطمح للتدخل بشئون سوريا، وأن الشعب العربى فى مصر هو "طليعة النضال العربى وقاعدته وهو الهدف الطبيعى لجميع أعداء القومية العربية"[١٧١].

بعد ذلك، إنتقلت الكلمة إلى جادو عز الدين، فطرح على بساط البحث موضوعاً جديداً أصبح من أهم قضايا اجتماع شتورا، حيث لفت الأنظار إلى الحملة

الإعلامية العنيفة التى كان يقودها أكرم الحورانى فى سوريا آنذاك ضد موقف عبدالناصر من جهود إسرائيل فى تحويل مجرى نهر الأردن أثناء الوحدة، موضحاً أن الجمهورية العربية المتحدة تحملت الكثير من "شخص كان مسئولاً فى حكومة الجمهورية العربية المتحدة آنذاك فشوّه حقيقة المناقشات التى دارت وحوّر كل دقائقها بما يشفى حقده ويرضى غله"[١٧٢].

ورداً على هذه الحملة، إتهم عز الدين حكومة دمشق بالكذب ومخادعة الشعب والعمل ضد المصلحة القومية، واستعرض مقالاً كان قد كتبه صلاح البيطار قبل اجتماع شتورا بأيام قليلة، وقدم فيه روايته عن الاجتماعين الذين نوقش فيهما موضوع التحويل فى أواخر نوفمبر و أوائل ديسمبر ١٩٥٩ –حيث حضرهما البيطار كوزير فى الحكومة المركزية آنذاك – شارحاً رؤية عبدالناصر للأمر ومبرئاً إياه من اتهامات الحورانى له بالتواطؤ مع أيزنهاور فى موضوع التحويل والعمل على تصفية قضية فلسطين[١٧٣].

وحتى يؤكد عز الدين جدية عبدالناصر فى مواجهة مشروعات التحويل الإسرائيلية آنذاك، ذكر الحاضرين أنه حين اعتدت القوات الإسرائيلية على قرية "التوافيق" الواقعة فى المنطقة المجردة فى ٢٩ يناير ١٩٦٠ هاجمها الجيش الأول – السورى – فى عهد الوحدة هجوماً معاكساً وكبدها خسائر جسيمة، كما تحرك الجيش الثانى – المصرى – وعبر سيناء فى تلك الليلة ردعاً لإسرائيل عن القيام باية عملية انتقامية ضد الحدود السورية "وعندما إحتشد الجيش العربى انسحبت دوريات قوات الطوارئ الدولية ونقاطها على طول خطوط الهدنة"[١٧٤].

فى صباح ٢٧ أغسطس ١٩٦٢، افتتح الوفد السورى الجلسة السادسة لاجتماع شتورا بطريقة استفزازية، حيث عاد خليل الكلاس إلى نعت وفد الجمهورية العربية المتحدة بانه "وفد الرئيس عبدالناصر"، وحين حاول عبدالحميد غالب الاعتراض على هذا التوصيف وصفه الكلاس ساخراً بانه "وفد محمود فوزى"[١٧٥].

ثم تابع الكلاس حديثه، منتقداً الأسلوب الذى إتبعته "حكومة مصر" فى تشكيل وفدها، لآنه "ينطوى فى ذاته على جميع مظاهر التحدى والكيد والعدوان"، لأن تشكيله بهذه الطريقة – باعتبار أن أغلب أعضائه هم من السوريين – ما هو إلا محاولة من عبدالناصر لإستدراج الوفد السورى إلى معركة جانبية "تبعدنا عن تسليط الأضواء على موضوع الشكوى"[١٧٦].

وقد كان الكلاس هنا يتناغم مع الموقف الرسمى لحكومته، التى كانت قد أصدرت فى اليوم السابق قراراً بتوقيف ثلاثة أعضاء سوريين فى وفد الجمهورية العربية المتحدة وهم رئيسه أكرم ديرى ومعه جادو عز الدين وطلعت صدقى، بتهمة "الارتباط بفئة تناصب الدولة العداء"، وهى تهمة عقوبتها الأشغال الشاقة والتجريد من جميع الحقوق المدنية[١٧٧].

ويلفت النظر هنا، أن هذا القرار "جاء متأخراً ولم يصدر منذ اول يوم فى اجتماعات مجلس الجامعة"[١٧٨]، وهو ما قد يؤشر مجدداً إلى استمرار انزعاج وارتباك الحكومة السورية إزاء مسألة طبيعة تشكيل وفد ج ع م .

وفى السياق ذاته، اتهم خليل الكلاس عبدالناصر بالحرص على تضمين وفده "أشخاصاً من أبطال الأعمال الى قدمت وثائقها إلى مجلسكم الموقر"، ثم خصص كلامه متهماً أكرم ديرى وجادو عز الدين بالذات بكتابة رسائل لبعض ضباط الجيش السورى بغرض التحريض على القيام بانقلاب يعيد الوحدة، وموضحاً أن هذه الرسائل كتبت جميعها تقريباً فى يوم واحد هو ١٦-٦-١٩٦٢[١٧٩].

بعد ذلك، ترك الكلاس الكلمة لزميله فى الوفد السورى أمين النفورى – الذى كان كالكلاس وزيراً فى زمن الوحدة – وقد تحدث النفوري مطولاً عن جهود المصريين أثناء الوحدة – حسب رأيه – فى تمزيق الجيش السورى وتشتيت ضباطه "فى شوارع القاهرة وملاهيها وفى دور السفارات وفى مكاتب الوزارات وفى الإحالة على التقاعد والتسريح والسجن"، متهماً إياهم بتحويل منصب قائد الجيش الأول إلى منصب شرفى

بلا سلطة فعلية وبتسريح الضباط الطيارين والفنيين السوريين الذين أتموا دورات تدريبية خارج سوريا، وكذلك بنهب معدات وتجهيزات الجيش السورى وأخذها إلى مصر[١٨٠].

وفى موضوع آخر، قدم النفورى هنا – رداً على أكرم ديرى – رواية سورية لزيارة الوفد العسكرى السوري إلى القاهرة فى يناير ١٩٦٢، وقد حاولت هذه الرواية أن تمنح الزيارة طابعاً تقنياً وتنفي المشهد الاعتذارى الذى رسمته الرواية المصرية لها، مبرزة – فى المقابل – تعامل الوفد السورى بندية مع عبدالناصر، فأكد النفورى أن الزيارة كانت تستهدف بالأساس السعى لإيقاف هجمات "صوت العرب" على الحكم السورى والبحث فى إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا، واستعادة الأسلحة السورية الموجودة فى مصر و إنجاز اتفاق عسكرى بين البلدين ضد إسرائيل، ويلاحظ على الرواية السورية محاولتها تقديم صورة سلبية لعبدالناصر بالذات، حيث أكدت أن الرجل حاول إقناع أعضاء الوفد بالقيام بانقلاب يطيح بالحكم السورى، ولما سأله أحدهم عن موقف مصر إذا دخلت سوريا حرباً ضد إسرائيل أجاب حرفياً "دى حاجات مش فاضيين ليها"، ليخلص النفورى من ذلك كله إلى إعتبار الرواية المصرية لهذه الزيارة محض "خيالات وأحلام يقظة سطرها المستشار الصحفى محمد حسنين هيكل بعد تحريف الوقائع وتشويه الحقائق"[١٨١].

فيما نرى، لا تصمد هذه الرواية كثيراً أمام التحليل، حيث يبدو منطقياً حين يزور وفد سورى من قادة الانفصال منزل عبدالناصر بعد شهور قليلة من وقوعه، أن يكون الموضوع الأول لهذا الوفد هو محاولة الاعتذار عما حدث أو على الأقل تبريره، بينما لا يبدو من المنطقى – خاصة إذا صدقنا تأكيد الرواية على تعامل الوفد بندية مع عبدالناصر – أن يتسرع الرجل إلى حد محاولة إقناع أعضائه – وهو بالكاد يعرف أسماءهم – بالقيام بانقلاب فى سوريا لصالحه، وأن يتطوع بنفسه بضرب صورته القومية أمامهم بالقول بانه "مش فاضى" لنجدة سوريا حال دخولها معركة ضد

إسرائيل، ثم ما الذى يدفعه لكلام كهذا أصلاً فى وقت كان أسهل ما يمكن أن يحدث فيه هو توظيفه إعلامياً في سوريا ضده؟.

على مستوى آخر، ثمة إشارات مهمة تدعم الرواية المصرية حول الطابع الاعتذارى لهذه الزيارة كما قدمه هيكل، حيث يشير بشير العظمة فى مذكراته إلى أنه رفض بعد تأليف حكومته ضغوطاً داخلية عديدة للسفر سراً إلى القاهرة والتفاهم مع المسئولين فيها، وكان سبب رفضه هو شعوره "بالإشمئزاز والمهانة" إزاء أسلوب إستقبال القاهرة "وفود الضباط والسياسيين – السوريين – الذين يسعون لديها طالبين الرحمة والغفران"[١٨٢]، ومن ناحية أخرى يؤكد البعض أن مهمة الوفد السورى فى هذه الزيارة كانت منسقة مع "حركة القوميين العرب" – التى قامت بدور الوسيط لإتمامها – وقد تحددت حصراً بالعمل على إعادة الوحدة مع مصر فى الذكرى الرابعة لقيامها، أى فى يوم ٢٢ فبراير ١٩٦٢[١٨٣].

و استمراراً فى مداخلته الحادة، عاد أمين النفورى بعد ذلك للهجوم على النظام المصرى باللعب على وتر القضية الفلسطينية الحساس شعبياً، فرد على ما ذكره وفد ج ع م بخصوص معركة "التوافيق" مؤكداً أن إطلاق النار لم يكن مسموحاً به على الجبهة، وأن "آمر القطاع الجنوبى قد أمر بإطلاق النار فى التوافيق بمبادرة شخصية منه كوفئ عليها بالإبعاد عن الجبهة"[١٨٤].

كما نفى النفورى أن تكون قوات الطوارئ الدولية قد أزيحت عن الحدود فى هذه المعركة ليقف الجيش المصرى فى مواجهة إسرائيل، وأكد أن "حكومة القاهرة تصر على بقاء قوات الطوارئ حتى لا يكلفها رحيلها حماية الحدود بفرق عسكرية، وحتى تثبت للأمريكان حسن نيتها"[١٨٥].

ومقابل هذا "التخاذل" المصري ـ حسب الرؤية السورية ـ ذكر النفورى سامعيه بأن الخارجية السورية قد إستدعت فى فبراير ١٩٦٢سفراء الدول الكبرى المعتمدين

لدى دمشق وسلمتهم مذكرة شديدة اللهجة بخصوص محاولات إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن[١٨٦].

وفى الواقع، لم تكن الإشارة إلى هذه المذكرة ذات أهمية كبيرة، حيث لم ير فيها المخاطبون بها أنفسهم سوى مزايدة ومحاولة من حكومة الدواليبى – آنذاك – لإظهار صلابة عروبتها فى مواجهة الدعاية المصرية القاسية منذ الانفصال[١٨٧].

وبخصوص موضوع نهر الأردن أيضاً، انتقد النفورى استشهاد وفد الجمهورية العربية المتحدة بمقال صلاح البيطار فى جريدة "البعث" عن اجتماعى نوفمبر – ديسمبر ١٩٥٩، وقدم – لكونه حضر الاجتماعين أيضاً بإعتباره وزيراً مركزياً آنذاك هو الآخر – رواية مقابلة عنهما، أكد فيها مراوغة عبدالناصر فى مواجهة مشروعات التحويل مؤيداً اتهامات أكرم الحورانى له بالتواطؤ مع الأمريكيين لتصفية القضية الفلسطينية[188].

وحتى يدعم النفورى تلك الاتهامات و يؤكد تواطؤ عبدالناصر المفترض، ذكر أنه ذهب غداة الاجتماع الثانى إلى نادى الجزيرة مع الوزير أحمد عبدالكريم، فأتاهما هناك صلاح سالم وأبلغهما غضب عبدالناصر من الوزراء السوريين لإثارتهم موضوع تحويل مجرى نهر الأردن، لأن "مهمتنا فى الشرق الأوسط هى مكافحة الشيوعية، فإذا ما أثرنا هذا الموضوع الآن فسوف يكون الرأى العام فى الجمهورية العربية المتحدة والعالم العربى ضد التحويل وسوف تنضم روسيا، ولهذا يجب ألا يذكر شئ فى الصحف عن هذا الموضوع"[١٨٩].

ثمة ملاحظتين لنا بخصوص هذا الكلام، فمن ناحية تبدو رواية النفورى عن الاجتماعين المذكورين – التى وصل الوزراء السوريون فيها إلى حد الدعوة لدخول معركة فورية ضد إسرائيل لمنع التحويل – شعبوية وحماسية لاتستند إلى الواقع الموضوعى الذى كان عبدالناصر يدركه بعمق، ومن ناحية أخرى تبدو إشارة الرجل إلى حديث صلاح سالم فى نادى الجزيرة مثار شك كبير، خاصة إذا عرفنا أنه فى

تلك اللحظة كانت علاقة عبدالناصر بالسوفييت تتجه إلى التحسن والتعافى من الشوائب التى إعترتها "وكان – عبدالناصر – قد أرسل صلاح سالم إلى موسكو فى ٧ نوفمبر ١٩٥٩... حيث أجرى حديثاً مع خروشوف كان من معالم الرجوع عن الهجوم المتبادل، وتم الاتفاق خلال الرحلة على تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع السد العالى"[١٩٠].

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن استخدام السوريين فى اجتماع شتورا القضية الفلسطينية كأداة للهجوم على مصر لم يكن سوى امتداد للحرب الدعائية العربية قبل الاجتماع، التى بدا فيها أن ثمة جهداً سورياً أردنياً سعودياً منسقاً للضغط على عبدالناصر عبر إتهامه بأن سعيه لضمان إستمرار برنامج المساعدات الأمريكية لمصر – خاصة فيما يتعلق بالقمح – كان عاملاً دفعه لانتهاج سياسة مهادنة لإسرائيل في هذه المرحلة[١٩١].

فى السادسة والربع من مساء الإثنين ٢٧ أغسطس ١٩٦٢ انعقدت الجلسة السابعة من جلسات اجتماع شتورا، واللافت أنه قد إنضم للوفد السورى في هذه الجلسة الضابط أكرم الخطيب، الذى كان عبدالحميد غالب قد أشار إليه فى الجلسة الخامسة باعتباره طرفاً فى اتصالات سورية مع سفارة ج ع م فى بيروت[١٩٢].

وبعد أن كان أمين النفورى قد تحدث فى الجلسة السابقة عن الجوانب العسكرية لعهد الوحدة، أخذ أسعد محاسن الكلمة فى بداية الجلسة ليتحدث عن جوانبه السياسية والاقتصادية فى سوريا، فنفى وجود اشتراكية فى عهد الوحدة، معتبراً أن حكومة القاهرة قضت على جميع القوى التقدمية الاشتراكية وحلت التنظيمات العمالية و نصبت بدلاً منها قيادات عمالية مرتبطة بأجهزة المباحث، كما إنتقد الرجل قرارات الإصلاح الزراعى والتأميم التى أصدرها عبدالناصر فى سوريا معتبراً أن صدور قانون الإصلاح الزراعى كان مجرد وسيلة للمزايدة على عبدالكريم قاسم فى العراق، حيث لم تكن الحكومة تريد اصلاً إصدار ذلك القانون فى سوريا "رغبة منها فى مجاملة بعض

الفئات" – فى تلميح إلى الإقطاعيين – لكنها اضطرت لإصداره حين أعلن قاسم نيته إصدار قانون مماثل، حتى لايتهم حكم الوحدة بانه أقل تقدمية منه، وفى السياق ذاته نوه محاسن بأن ما وزع من الأرض فى زمن الوحدة كله هو أقل مما وزع فى عهد حكومة العظمة، وأن "أرض الإصلاح الزراعى كانت للمنفعة فقط فأصبحت بحكم القانون الجديد تمليكاً كاملاً للفلاحين"[193].

ورغم أن حديث محاسن قد يبدو منطقياً للوهلة الأولى، إلا أن الواقع السورى لا يؤيده، فقانون الإصلاح الزراعى مثلاً حاولت حكومة الدواليبى إلغاءه أو تعديله لمصلحة كبار الملاك لولا الضغط الشعبى – المعزز بالدعاية المصرية – الذى إضطر الجيش وحكومة العظمة لإعادة العمل بالقانون الأصلى وتطويره، وهذا ينطبق على قوانين التأميم أيضاً، وإجمالاً، كان من الواضح طوال الوقت أن نظام الانفصال رغم نبرته التطهرية التفاخرية، يمثل بالأساس البرجوازية الكبيرة ورجال الغرف التجارية، وليس من أهدافه بالتأكيد دعم "القوى التقدمية الإشتراكية".

بعد ذلك، تحدث السيد أكرم الخطيب ليشرح وجهة النظر السورية بخصوص الاتصالات التى جرت مع سفارة ج ع م فى بيروت، فأوضح أنه فى ٥ إبريل ١٩٦٢وتنفيذاً لأوامر القيادة العسكرية جرت مقابلة بينه وبين عبدالحميد غالب حضرها العميد طه نورالله وشخصية لبنانية، وبدأ نورالله الحديث فشرح كيفية القضاء على "فتنة حلب" وما تقرر فى مؤتمر حمص من السعي لإقامة وحدة مع الدول العربية المتحررة وفى طليعتها مصر، مشدداً على أن أى تقارب سورى – مصري يجب ان يأتى من مصر أولاً بوقف حملاتها الإعلامية التى تسئ إلى سوريا، وهو ما أكد عليه أكرم الخطيب أيضاً[١٩٤].

وبخصوص المقابلة الثانية يوم ٨ إبريل، نفى الخطيب أن يكون و رفيقه قد أبلغا غالب – نقلاً عن زهر الدين – أن الملك حسين اجتمع مع ضباطه للقيام بمهمة فى سوريا بدعم من دولة كبرى، أو أن الأموال السعودية والأردنية تتدفق على سوريا،

مؤكداً – فى المقابل – أنه أوضح لغالب أن المصريين وحدهم هم من يدفعون بسخاء فى سوريا وليس السعودية أو الأردن، كما نفى أكرم الخطيب بوضوح أن تكون المقابلة الثالثة قد تضمنت أى حديث عن إعادة ناظم القدسى إلى السلطة، لأن القدسى كان قد عاد بالفعل إلى موقعه قبل هذه المقابلة[١٩٥].

و بعد ذلك آلت الكلمة إلى خليل الكلاس ليرد على ما قاله أكرم ديرى مراراً عن وجود صراع داخلى فى سوريا بين الفئات التقدمية الوحدوية والفئات الرجعية الانفصالية، فنفى وجود مثل هذا الصراع "إلا فى راس حكومة القاهرة"، مشدداً على أن سوريا "ليس فيها انفصال ولا انفصاليين"[١٩٦].

وبعد أن أنهى الوفد السورى مداخلاته، طلب أكرم ديرى الكلمة كى يرد على ما قيل، فنفى ما ذكره الكلاس من أن الجمهورية العربية المتحدة هى من قسمت الشعب السورى وصنفته إلى وحدويين وإنفصاليين، محيلاً إياه إلى تصريحات وبيانات بشير العظمة نفسه، التى أقر فيها بوضوح بانقسام الشعب السورى فى موقفه من الوحدة إلى ثلاث فئات: فئة إنفصالية، فئة وحدوية متعجلة، فئة وحدوية تريد تجنب أخطاء الماضى، وهو ما يؤكد – حسب ديرى – أن الصراع فى سوريا هو نتاج تفاعل داخلى يتم دون تدخل من الجمهورية العربية المتحدة[١٩٧].

وقد أقر ديرى هنا بارتكاب أخطاء فى عهد الوحدة، لكنه اعتبر أن "من الظلم أن نحمل السيد الرئيس جمال عبدالناصر كل هذه الأخطاء"، موضحاً أن عبدالناصر نفسه أبدى استعداده للحوار حول كل ما حدث، لكن مع "العناصر العربية المؤمنة" وليس مع "العناصر التى تستغل هذه الأخطاء لتكريس الانفصال وضرب المستقبل العربى"، وفى هذا السياق إنتقد الرجل تعريض الوفد السورى بغياب الديمقراطية أثناء الوحدة، مشدداً على أن أعضاء ذلك الوفد كانوا وزراء ومستشارين مع عبدالناصر، لكنهم إحتكروا لأنفسهم وأنصارهم مراكز الدولة الحساسة ومارسوا الوصاية على الشعب السورى، ثم تنصلوا من العهد كله لآسباب شخصية[١٩٨].

ثم تعرض ديرى لمسألة الرسائل التى اتهمه الكلاس بإرسالها – مع جادو عز الدين – لضباط الجيش السورى لتحريضهم على الانقلاب، فقال أن هذه الرسائل كتبت لحث زملاء قدامى من الضباط على الوحدة الوطنية بعد أحداث ٢٨ آذار وما أدت إليه من حيرة حول إسلوب عودة الوحدة، مؤكداً أن ما ورد فيها لا يخرج عما يقوله المسئولون السوريون أنفسهم و داعياً الكلاس لقراءة نصوصها كاملة ليرى أعضاء الوفود بأى روح كتبت[١٩٩].

ثم رد ديرى على الإتهامات السورية بأن حكومة الوحدة سعت لتصفية الجيش السورى عبر تسريح ونقل ضباطه، فاكد أن نقل الضباط للوزارات أثناء الوحدة "لم يكن بقصد التشريد وإنما كان بقصد وحدة الجيش وتفرغه لعمله العسكرى"، مبيناً أن أول خطة متكاملة لتنظيم الجيش السورى وضعت فى عهد الوحدة، ونتج عنها زيادة عدد ضباط الأركان بشكل كبير فيه بعد أن كان لا يتجاوز عشرين ضابطاً، وهو ما يجعل كلام الوفد السورى في هذه المسألة نوعاً من "الإفتراء والظلم"[٢٠٠].

وفى الجزء الأخير من مداخلته، رد أكرم ديرى على الرواية السورية لزيارة الوفد العسكرى السوري إلى القاهرة فى يناير ١٩٦٢، وقد رفض الرجل هنا الطابع التقنى الذى حاولت هذه الرواية إعطائه للزيارة ونفى أن يكون موضوع الأسلحة السورية فى مصر قد نوقش أصلاً، مؤكداً أن الموضوع الأساسى للزيارة كان محاولة أعضاء الوفد تأكيد أن هدف حركتهم لم يكن الانفصال بين سوريا ومصر وأن ذلك تم رغم إرادتهم، فضلاً عن إستشارة عبدالناصر فى كيفية "عودة الوحدة"، وقد حسم ديرى الأمر حين أوضح أن هناك تسجيلات صوتية لكل المحادثات التى جرت مع الضباط وأنها مفرغة بمضابط يمكن وضعها بين يدى مجلس الجامعة[٢٠١].

ما يمكن ملاحظته على هذه المداخلة المطولة لأكرم ديرى، هو أنه رغم ختامها القوى ورغم استمرار إشاراته فيها إلى الانقسامات السورية الداخلية، فقد سادتها لهجة حذرة وظهر فيها – جزئيا على الأقل – طابع "دفاعى" معين[٢٠٢].

بعد ذلك، إنتقلت الكلمة إلى جادو عز الدين، فقدم مداخلة جديدة رد فيها على اتهامات الوفد السورى لعهد الوحدة بالعمل على إضعاف الجيش السورى عبر تسريح ونقل ضباطه، و قال الرجل أن كثيراً من محاولات تسريح الضباط السوريين وقفت وراءها قيادات البعث فى السلطة بغرض ضرب نفوذ منافسيهم من القوى السياسية الأخرى، وكان مصطفى حمدون بالذات هو صاحب الدور الأبرز في هذا الإطار حين كان مسئولاً عن الشعبة الأولى، كما شدد عز الدين على أن معظم تسريحات عهد الوحدة اقتصرت على الضباط ذوى النشاط الحزبى الواضح ومن حكمهم القضاء أو من ارتكبوا أخطاء مسلكية أوجبت إحالتهم إلى مجالس تأديبية، وفى لمحة مهمة أوضح الرجل أن نظام الانفصال لم يعد معظم الضباط الذين سرحوا فى زمن الوحدة بل إنه مارس بوضوح التسريح من الجيش لأسباب سياسية، حتى بلغت "الدفعة الأولى من الضباط المسرحين بعد الانفصال ٦٤ ضابطاً"[٢٠٣].

وفى سياق آخر، نفى عز الدين ما كان قد قاله أمين النفورى عن معركة "التوافيق" من أن قائد القطاع الجنوبى أثناءها قد تصرف بمبادرة شخصية دون العودة إلى قائد الجبهة، مؤكداً – فى المقابل – أنه كانت هناك أوامر معممة على القطاعات برد أى عدوان إسرائيلى، وأن أوامر عمليات معركة التوافيق نفسها موجودة وواضحة لا لبس فيها[٢٠٤].

وثمة رواية سورية تدعم – جزئياً – هذا الطرح، حيث يذكر العماد مصطفى طلاس – وزير الدفاع السوري فيما بعد – أن "معركة التوافيق" كانت بقرار من عبدالناصر نفسه، وإن عزا الرجل هذا القرار لرغبة عبدالناصر فى صرف أنظار السوريين عن صراعه مع "البعث" الذى كان مشتعلاً آنذاك، بعد استقالة الوزراء البعثيين من حكومة الوحدة[٢٠٥].

وفى الإطار ذاته، تحدث جادو عز الدين بعد ذلك بصراحة عن موضوع قوات الطوارئ الدولية والمطلب السورى بضرورة إنهاء وجودها، موضحاً أن خروج

هذه القوات من غزة أو شرم الشيخ سيعني الاشتباك المسلح مع إسرائيل، وهو اشتباك ينبغى اختيار وقته المناسب بدقة كى لا تتكرر مأساة ١٩٤٨ "بدافع من الحماس الذى يبدو تهوراً"، ثم حسم الرجل الأمر كله بسؤال قاس "هل الدول العربية مستعدة لدخول معركة مع إسرائيل الآن؟، إذا كانت مستعدة فعليها أن تذكر أولاً إمكانياتها ومدى استعدادها لدخول هذه المعركة"[٢٠٦].

ما يمكن قوله تعليقاً على هذا الكلام المهم، هو أنه يثبت أن موضوع قوات الطوارئ الدولية كان معروفاً ومطروحاً للنقاش العام منذ وقت مبكر، وأن موقف الجمهورية العربية المتحدة فيه كان واضحاً غير ملتبس فى مواجهة الراى العام المصرى والعربى، وهو تأجيل المعركة المباشرة مع إسرائيل حتى استكمال البناء الداخلى، وهذا الأمر بالذات يكشف مدى فاعلية ضغط المعسكر العربى المحافظ الذى مارسه بعد ذلك لسنوات لإحراج عبدالناصر فى هذا الموضوع، ما قاد فى النهاية إلى هزيمة ١٩٦٧.

وفى الجزء الأخير من مداخلة وفد ج ع م فى هذه الجلسة انتقل الحديث إلى السفير عبدالحميد غالب، فاستهل الرجل كلمته ببراعة كاشفاً رخاوة الوضع السياسى السورى كله، حين أعلن بقوة أن وفده "يمثل جمال عبدالناصر"، متسائلاً – فى المقابل – عمن يمثل الوفد السورى "إننى أسألهم من يمثلون، هل تمثلون ٢٨ أيلول أم ٢٨ آذار أو ما بينهما أو ما بعدهما، بإسم من تتكلمون؟، بإسم أى بيان؟، لأى شخص ولأى كتلة سياسية؟، بإسم أى بلاغ ولأى مجموعة من الجيش السورى"[٢٠٧].

بعد هذه البداية الدالة، عاد غالب إلى مسألة قوات الطوارئ الدولية وتحويل نهر الأردن، فاكد أن حديث الوفد السورى فى هذا الموضوع ماهو إلا ضجة مفتعلة لتغطية "المأساة التى بدأت منذ شهر عندما بدأت إسرائيل بضخ المياه فعلاً، لقد بدأت إسرائيل منذ شهر بضخ المياه ... ولو كان ذلك حدث فى عهد الوحدة لكان الموقف غير ماهو اليوم"[٢٠٨].

بعد ذلك، بدأ غالب الجزء الأساسي من مداخلته وهو الرد على ما قاله أكرم الخطيب بخصوص اتصالات قيادة ما بعد ٢٨ آذار السورية بسفارته، فقال أن الخطيب اعترض على بعض ما قاله هو سابقاً بخصوص المقابلة الأولى، لكنه أيد أن القيادة الجديدة أعربت عن التزامها بتنفيذ مقررات حمص "وأنا أسألكم لماذا ترسل القيادة – السورية – إلى سفير الجمهورية العربية المتحدة فى بيروت وفداً عسكرياً ليؤكد له أن مقررات حمص سوف تنفذ، لماذا تتهموننا بالتدخل؟"[٢٠٩].

وفى السياق ذاته، اتهم غالب الخطيب "بالتزوير" فى روايته وإنكار ما قاله عن التدخلات الأردنية فى سوريا، مذكراً الحضور بان رد القاهرة على الرسالة السورية، والذى أكد الوفد السورى استلامه وإرتياحه لما ورد فيه، قد تضمن بنداً يؤكد أن "الجمهورية العربية المتحدة لا تتدخل فى شئون سوريا ولا يمكن أن ترسل قوات إلى سوريا إلا فى حالة عدوان خارجى عليها وبعد طلب ذلك من القيادة السورية"، وقد عقب الرجل على هذا البند بتساؤل منطقى "لماذا تكتب القاهرة هذا الرد وتقول بعد طلب ذلك من القيادة السورية، إلا إذا كان الوفد قد تكلم عن الأخطار التى تواجهها سوريا؟ .... لم يكن هناك داع لمثل هذا الرد إلا إذا كان قد دار حديث عن خطورة الموقف واحتمال الهجوم على سوريا ..... لماذا يدرج هذا الموضوع – ضمن الرد – ولماذا يقابل بالإرتياح، لماذا لم يعترضوا؟"[٢١٠].

وقد كان الفريق عبدالكريم زهر الدين نفسه هو من حسم الجدل بخصوص هذه الواقعة، بتأييده رواية غالب تلك – ضمنياً – حين أشار فى مذكراته إلى أنه – فى معرض مطالبته القاهرة بالكف عن هجومها على الوضع القائم فى سوريا – طلب من ضابطيه المذكورين لفت نظر السفير المصرى إلى أن "الأردن تعج بالمعسكرات والقوات البريطانية وأن تركيا تعج بالقوات الأمريكية، وأن الأعداء يحيطون بسوريا من كل حدب وصوب"[٢١١].

وفى الإطار المنطقى ذاته، اتهم غالب هنا أكرم الخطيب بتحريف ما جاء فى إفادته الأولى بخصوص ناظم القدسى، حيث أنكر الخطيب أن الوفد السوري تحدث مع غالب حول القدسى بحجة أنه كان قد أعيد فعلا إلى منصبه، بينما الحقيقة – كما جاء فى إفادة غالب الأولى فعلاً – أنه لم يقل أنهم أتوا لإبلاغه بإعادة القدسى، بل لتبرير لماذا أعيد[٢١٢].

تبدو مداخلة عبدالحميد غالب هذه فى الرد على أكرم الخطيب مهمة وذكية، حيث استهدف الرجل منها تأكيد أن الحكم السورى بعد ٢٨ آذار كان معنياً بشرح التطورات السياسية السورية – بل وتبريرها أيضاً – للقيادة المصرية بدوافع ذاتية تتعلق برغبته فى تهدئة وترتيب أوضاعه الداخلية، وهو ما ينفي عن مصر – موضوعياً – تهمة "التدخل" فى الشأن السورى، وربما لهذا السبب بالذات اختتم غالب مداخلته بالتشديد مجدداً على أن الشكوى السورية "باطلة من أساسها"[213].

هنا تدخل مندوب الأردن سعد جمعة، فأوضح بتبرم ظاهر أن الوفود موجودة منذ إسبوع لا تسمع سوى خطب وبيانات متبادلة، كما طلب من الوفدين الاختصار والاقتصار على موضوع الشكوى، لأنه إذا إستمر السير على قاعدة الرد على الرد "لن ننتهى قبل شهر"[٢١٤].

ثم أخذ الكلمة مندوب السودان أحمد مختار، فقال أنه بهذا الإسلوب لن ينتهى النقاش "لأن طاقة الوفدين ثبت أنها عظيمة جدا، يكتب كل منهما عشرين صفحة فى ساعة ويقرؤها فى ساعة أخرى"، ليخلص الرجل من هذا إلى اقتراح "اننا نكتفى بهذا القدر ونتداول فيما بيننا وبين الوفدين فيما يمكن أن تقوم به الجامعة إزاء هذا المشكل"، خاصة وأن استمرار النقاش بهذا الشكل قد يضر الوضع العربى، بعد أن أصبح المجلس "جزءاً من أجهزة الإعلام"[٢١٥]، و يشير الرجل بهذا إلى انتفاء السرية و نشر تفاصيل مداخلات و بيانات الاجتماع منذ البداية على صفحات الصحف.

وفى شئ من الضيق، قال مندوب المغرب د.عمر أبو ستة أن مندوب السودان نطق باسم الجميع دون اتفاق، لأن النقاش بهذا الشكل لن ينتهى أبدا "ولو بقينا عشر سنوات"، معلناً تأييده الاقتراح السودانى بتخصيص جلسة اليوم التالى للتداول بين الوفود فيما يمكن للجامعة أن تتخذه من قرار، وقد أيدت بقية الوفود ذلك الإقتراح أيضاً[٢١٦].

وفى واقع الأمر، كان ضيق الوفود العربية المعلن ورغبتها فى إنهاء ذلك الموقف العبثى كله، تعبيراً عن إدراكها تحول اجتماع شتورا إلى منصة تمارس من خلالها "الحرب العربية الباردة".

فى صباح الثلاثاء ٢٨ أغسطس ١٩٦٢، انعقدت الجلسة الثامنة لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية فى شتورا، إلا أن الأمور لم تجر كما كان مقرراً فى نهاية الجلسة السابقة، ففى بداية هذه الجلسة طلب أكرم ديرى الكلمة بصورة مفاجئة لإلقاء بيان هام، وفى بيانه أوضح ديرى ما تحملته الجمهورية العربية المتحدة فى سبيل أمتها من خوض المعارك ومواجهة الاعتداءات، مشيراً إلى أن "شعب الجمهورية العربية المتحدة تحمل مسئولية الوحدة بنفس روح الواجب التى تحمل بها تبعات الانفصال"، ووصف الرجل اتهامات الوفد السورى للجمهورية العربية المتحدة فى اجتماع شتورا بأنها "أكاذيب ومفتريات" تردت إلى حد "التزوير" بشكل لم يعد "يحتمل الصبر ولا السكوت"[٢١٧].

وتأسيساً على ذلك، أوضح ديرى أن "الجامعة العربية وصلت إلى وضع خطير" هانت معه على دولها بشكل يدعو إلى الألم والأسى، بحيث لم يعد العمل المخلص من أجل المستقبل العربى يجد مجاله فى الجامعة العربية "بأوضاعها القائمة"، ولهذا فإنه "ما لم يقل مجلس الجامعة فى هذه الدورة كلمة واضحة وصريحة فى كل مهزلة السباب والشتم التى جرت من فوق منبره، فإن الجمهورية العربية

المتحدة تقرر أن تنسحب من جامعة الدول العربية"، لأن الجامعة باوضاعها الحالية ليست "أداة صالحة للوصول بالنضال العربى إلى أهدافه"[٢١٨].

وبعد أن فجر ديرى قنبلته، تعهد للشعوب العربية بأن تظل الجمهورية العربية المتحدة "رفيق الكفاح الذى خبروه وعرفوه وخاضوا بجانبه أعنف معاركهم وشاركوه أعظم أيامهم وأيامه"، ثم إنسحب وفد ج ع م من قاعة الاجتماع[٢١٩].

وفى جو الصدمة الارتباك الذى خلقه الانسحاب المفاجئ لوفد الجمهورية العربية المتحدة اقترح الوفد اللبنانى رفع الجلسة للتشاور بين رؤساء الوفود، إلا أن خليل الكلاس تدخل وأوضح أن للوفد السورى رداً على البيان المصرى، مؤكداً أن سبب انسحاب "وفد حكومة القاهرة" هو ما أذاعه راديو دمشق والصحف السورية "هذا الصباح" – أى صباح الثلاثاء ٢٨ أغسطس ١٩٦٢– من أن المقدم زغلول عبدالرحمن الملحق العسكرى فى السفارة المصرية فى بيروت، قد ذهب إلى سوريا ووضع نفسه تحت تصرفها، وأنه سيعقد مؤتمراً صحفياً أمام الإذاعة السورية والصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء فى السادسة من مساء نفس اليوم، ليعرض "وثائق دامغة تؤيد شكوانا" و "يفضح كل التآمر الذى جرى"[٢٢٠].

ثم اعتبر الكلاس أن الجمهورية العربية المتحدة كانت لديها نية الإنسحاب من الاجتماع منذ البداية، مشيراً إلى مقال هيكل فى أهرام الجمعة السابقة على الاجتماع، الذى تهجم فيه – حسب الكلاس – على دول الجامعة ووفودها، فى تهيئة للرأى العام العربى لموقف الإنسحاب "إذا رأوا أنفسهم سيندحرون أمام قوة أدلتنا وحججنا"[٢٢١].

ويثير هذا الكلام للكلاس التساؤل حول مسألتين هامتين:طبيعة انسحاب وفد ج ع م من الاجتماع، وهل كان مخططاً أم عشوائياً و ارتجالياً؟، وعلاقة المقدم زغلول عبدالرحمن بالأمر كله.

بشكل اساسى، يبدو لنا أن الانسحاب المفاجئ لوفد الجمهورية العربية المتحدة كان عشوائيا وبناء على قرار لحظي ومباشر وليس نتاج خطة موضوعة ونية مبيتة،

حيث كان أداء الوفد فى الاجتماع متماسكاً على العموم، ورغم أنه – فيما نرى – لم يقدم ردوداً جادة على الوثائق الأساسية للشكوى السورية الخاصة بالتدخل الأمنى والمخابراتى المصرى فى سوريا، إلا أنه استطاع فى قضايا أخرى إحراج الوفد السورى ووضعه فى موقف الدفاع، ومن ناحية أخرى حفلت الجلسة السابعة للاجتماع – التى انعقدت مساء ٢٧ أغسطس – بإشارات عديدة من وفد ج ع م تؤكد نيته تقديم ردود تفصيلية ومطولة على الاتهامات السورية فى جلسة اليوم التالى[222]، ما يعنى نيته الاستمرار فى السجال وأن قرار الانسحاب قد جاءه من القاهرة بشكل مباغت بعد نهاية الجلسة السابعة.

وتدعم الوثائق الأمريكية هذا الاستنتاج، فرغم أن إحداها أشارت فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٢. استناداً إلى مقال هيكل المشار إليه . إلى أن الانسحاب المصرى من اجتماع شتورا قد يكون مخططاً مسبقاً[٢٢٣]، إلا أن وثيقة أخرى عادت وأكدت فى اليوم التالى أن ما فعله زغلول عبدالرحمن بالذات كان هو السبب الأساسى للانسحاب[٢٢٤].

وقد عقد زغلول عبدالرحمن مؤتمره الصحفى المنتظر بالفعل ظهر ٢٨ أغسطس ١٩٦٢ فى نادى الضباط بدمشق تحت رعاية قائد الجيش السورى، ورغم أن الرجل لم يقدم فيه معلومات ذات أهمية كبيرة فقد حظى بتغطية إعلامية واسعة، حيث قدمت صحف دمشق فى اليوم التالى تفاصيلاً كثيرة حول حياته الشخصية والمهنية، ولعل الغريب أن من ضمن هذه التفاصيل كانت ثمة معلومات عن علاقة عبدالرحمن بمحمود وأحمد أبوالفتح، اللذان كانا يقودان آنذاك نشاطاً معادياً لعبدالناصر فى الخارج من خلال "مجموعة مصر الحرة"[٢٢٥].

وثمة مسألة ينبغى الإشارة إليها هنا، حيث وقع بعض الكتاب المعاصرين والباحثين فى خطأ مهم عند تناولهم اجتماع شتورا، وهو التأكيد بشكل متسرع على أن الوثائق التى قدمها زغلول عبدالرحمن للسوريين كانت أساس الشكوى السورية التى

قادت لانعقاد الاجتماع منذ البداية[٢٢٦]، وهذا الطرح لا دليل عليه فى الوقع، حيث قدمت الشكوى السورية بالأساس رداً على خطاب عبدالناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٦٢ وما رافقه من اكتشاف أجهزة الأمن السورية ذاتها محاولة يوسف مزاحم الانقلابية التى كانت تتم بالتنسيق مع محمد نسيم فى بيروت، اما موضوع زغلول عبدالرحمن وأوراقه فقد أتى أثناء الاجتماع وأجاد السوريون استغلاله، فكان هو السبب فى انسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة من الاجتماع والجامعة العربية بالشكل المفاجئ والعشوائى سابق الذكر، أما القول بان زغلول كان أساس الشكوى منذ البداية، فهو يؤدى إلى العجز عن تفسير ارتباك الجمهورية العربية المتحدة أمام واقعة هروبه واضطرارها لسحب وفدها فى الجلسة الثامنة للاجتماع .

بعد إنسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة من اجتماع شتورا فى جلسته الثامنة، تداعى رؤساء الوفود إلى جلسة مغلقة لدراسة الموقف مع الأمين العام للجامعة العربية عبدالخالق حسونة وقد إستمرت الجلسة عدة ساعات[٢٢٧]، واستقر الأمر فيها على تفويض الأمين العام ببذل مساعيه الحميدة لإقناع وفد ج ع م بالعودة إلى الاجتماع، إلا أن الرجل لم يوفق فى مسعاه[٢٢٨].

بعد ذلك، انصرفت جهود الأمانة العامة للجامعة إلى التشاور حول صياغة تعابير فى القرار النهائى لاجتماع شتورا تحافظ على بقاء الجمهورية العربية المتحدة عضواً فى الجامعة العربية، بعد أن صار واضحاً أنها تنوى دفع الأمور إلى "مساومة صعبة" لا تطالب فيها بشطب الإتهامات السورية المهينة والفاضحة فحسب، بل تريد كذلك ضمانات قاطعة بانه لن يسمح للسوريين بإثارة اية إتهامات من هذا النوع ضدها مستقبلاً[٢٢٩].

وما يمكن قوله هنا، هو أن عبدالناصر كان – فى الواقع – يخوض مناورة خطرة أساسها إحساسه بالحرج من هروب زغلول عبدالرحمن ولجوئه إلى دمشق، حيث لم يكن مركز ج ع م الدفاعى فى اجتماع شتورا يتحمل فضيحة من هذا العيار

اثناء إنعقاده، وهكذا فكر الرجل فى اتخاذ قرار ذا صدى إعلامى قوى وهو الإنسحاب من الاجتماع – والتلويح بالإنسحاب من الجامعة العربية كلياً – للتغطية على تداعيات هذه الفضيحة.

وعلى مستوى أعمق، كان عبدالناصر بما فعل يريد إثبات استمرار إمساكه بجميع الخيوط في يده رغم ما حدث، فإذا ما رضخ أعضاء الجامعة لشروط ج ع م فسوف يعنى هذا تكريساً لهيمنتها على السياسة العربية، أما إذا لم يرضخوا فإن باستطاعة ج ع م آنذاك – من موقعها كزعيمة للمعسكر التقدمى العربى– أن تعلن موت الجامعة العربية، التى لم تعد سوى إطار يكفل بعض الاحترام للحكومات العربية الرجعية[٢٣٠].

وقد قامت مناورة عبدالناصر الخطرة تلك على قراءة جيدة لميزان القوى فى العالم العربى آنذاك، حيث كان انسحاب مصر من الجامعة العربية – حال اكتماله – يشكل خطورة وجودية على كيان الجامعة، ليس فقط لآهمية وزن مصر وحضارتها وإمكاناتها فى العالم العربى[٢٣١]، بل لأنها كانت تسهم وحدها حتى ذلك الحين بأكثر من نصف المصروفات السنوية الجارية للجامعة العربية نفسها[٢٣٢].

وفى ظل هذه المعادلة، انعقدت الجلسة التاسعة والأخيرة لاجتماع شتورا مساء الخميس ٣٠ أغسطس ١٩٦٢، وتم الاتفاق فيها على أن مجلس الجامعة العربية لا يستطيع الاستمرار فى مناقشة الشكوى السورية نظراً لانسحاب وفد الدولة المشكو منها وهى الجمهورية العربية المتحدة، كما ووفق – بناء على اقتراح مندوب الجزائر السيد توفيق المدنى – على اعتبار هذه الدورة الاستثنائية للمجلس مفتوحة، على ان تعقد مجدداً فى أقرب وقت للنظر فى الشكوى ومترتباتها "بعد إجراء الاتصالات اللازمة"[٢٣٣].

وقد استند مجلس الجامعة فى قراره بعدم الاستمرار فى مناقشة الشكوى – وبالتالى عدم اتخاذ قرار فيها بإدانة الجمهورية العربية المتحدة كما كان السوريون

يأملون – إلى ميثاق الجامعة نفسه، الذى كان يشترط لاتخاذ قرار فى مثل هذه الحالات وجود مندوب الدولة المشكو منها فى جلسة الإقتراع، وذلك احتراماً لحق هذه الدولة فى طرح وجهة نظرها عند التصويت، رغم أن صوتها لا يدخل فى حساب الأصوات[٢٣٤].

بهذا المعنى، كان ما حدث – بشكل ما – رضوخاً من مجلس الجامعة العربية لمناورة عبدالناصر وإخفاقاً للمساعي السورية فى معاقبة مصر، ومن هنا كان الوفد السوري هو الوفد الوحيد فى الاجتماع الذى صوت ضد الاقتراح الجزائرى بفض الدورة الاستثنائية، بينما صوتت عشر دول لصالح هذا الاقتراح[٢٣٥].

لكن على مستوى آخر، كان ما حدث يعكس حرص الجامعة العربية على أن تنحى جانباً دور الحكم فى المنازعات بين أعضائها وأن يقتصر تدخلها فى الأزمات على مساعى الوساطة والمصالحة[٢٣٦]، ولهذا ربما كانت نهاية الاجتماع بالشكل الذى تمت به مريحة فى جانب منها – رغم مخاطرها – بالنسبة للجامعة، حيث جنبتها هذه النهاية استمرار هذا الوضع الصراعى العلنى والمحرج من ناحية، وأفسحت أمامها مزيداً من الوقت لبحث وحل أسباب الخلاف من ناحية أخرى.

ورغم هذا المنحى التصالحى والمعتدل للجامعة العربية استمر عبدالناصر فى مناورته الضاغطة، فبدأت فى الصحافة المصرية بمجرد انسحاب وفد ج ع م من اجتماع شتورا حمله ضد الجامعة تتهمها بالعجز وعدم القدرة على دفع العمل الثورى العربى قدماً وبانها إطار خلقه الاستعمار البريطانى لصالح الرجعية، داعية لإقامة جامعة بديلة "للشعوب العربية"[٢٣٧].

وفى السياق ذاته، برر جادو عز الدين على صفحات الأهرام انسحاب وفد الجمهورية العربية المتحدة من اجتماع شتورا مشدداً الضغط على كل الأطراف، فاكد أنه "بدا واضحاً فى اجتماعات مجلس الجامعة أن الحكومة الانفصالية فى سوريا لم

تكن ترمي من وراء شكواها سوى – إلى – استخدام الجامعة العربية منبراً للسباب والشتم"، متهماً الجامعة – ضمنياً – بالتساهل مع الوفد السورى والسماح له بذلك[٢٣٨].

ورغم السخط السورى من إنتهاء اجتماع شتورا دون الوصول إلى نتيجة، سرعان ما نجحت مناورة عبدالناصر الكبيرة بالتلويح بانسحاب الجمهورية العربية المتحدة من الجامعة العربية فى صرف الأنظار عن اصل الموضوع وهو الشكوى السورية والاجتماع وقضية زغلول عبدالرحمن، حيث أصبح هم الجامعة ومجلسها وأمينها العام محاولة استرضاء ج ع م ودفعها للتراجع عن قرارها الخطير، وحل الأزمة ودياً بشكل يراعى رؤية القاهرة ويحافظ على كرامتها[٢٣٩].

وفى دليل على هذا النجاح، تلقى عبدالناصر – فى إطار محاولة لبنانية للوساطة – رسالة من الرئيس اللبنانى فؤاد شهاب، يطالبه فيها بالتريث وإعادة النظر فى قرار الإنسحاب، لأن لا معنى لوجود الجامعة العربية "إذا خرجت منها الجمهورية العربية المتحدة أكبر الدول العربية وأقواها"[٢٤٠].

وبلهجة منتصرة تعكس إحساسه بنجاح مناورته، استمر عبدالناصر فى الضغط فاكد فى رده على رسالة شهاب أن القاهرة ستتريث فى إعلان قرار الانسحاب الكامل من الجامعة، لكنها فى نفس الوقت ستمتنع عن المشاركة في كافة نشاطاتها حتى "يتحقق ما طلبته فى الدورة الاستثنائية – التى ما زالت مفتوحة – والذى تعتبر الجمهورية العربية أنه ضرورى لكرامة الجامعة نفسها"[٢٤١]، وقد كان الرجل يشير هنا إلى مطالبة وفده فى بيان الانسحاب من اجتماع شتورا مجلس الجامعة العربية باتخاذ موقف صريح تجاه "كل مهزلة السباب والشتم" السورية أثناء الاجتماع.

ولعل أبرز مؤشر على نجاح المناورة الناصرية، كان صدور قرار عن مجلس جامعة الدول العربية فى بداية دور انعقاده العادى الثامن والثلاثين – وقد عقد بالقاهرة رغم تعليق الجمهورية العربية المتحدة عضويتها بالجامعة ودون حضورها – بتجديد ولاية الأمين العام المصري للجامعة عبدالخالق حسونة لخمس سنوات جديدة، وكانت

مدة الرجل قد انتهت عقب نهاية اجتماع شتورا بأيام قليلة، وقد أتى اقتراح التجديد له لمدة كاملة من لبنان وتم تمريره إجماعياً، رغم محاولة سوريا والأردن والسعودية فى البداية المشاغبة عليه بتقديم إقتراح بالتجديد الجزئي للرجل لسنتين فقط، وهو ما رفضه حسونة نفسه منذ اللحظة الأولى[٢٤٢].

وبهذا الشكل، كان التجديد لحسونة بمثابة صفعة للحكومة السورية بالذات، التى كانت تتهم الرجل – كمواطن مصرى – بإساءة استخدام منصبه ومحاباة بلاده كلما استطاع غلى ذلك سبيلاً[٢٤٣].

ومن اللافت للغاية، ما عكسته كلمات بعض رؤساء الوفود فى مجلس الجامعة العربية بعد التجديد لحسونة من سيادة مناخ "اعتذارى" يضع هذا الإجراء بوضوح فى سياق محاولة إسترضاء الجمهورية العربية المتحدة وحثها على العودة إلى الجامعة وتجاوز ما حدث فى شتورا[٢٤٤]، وهو ما وصل فى النهاية إلى مطالبة بعض المندوبين "بإرسال برقية إلى السيد الرئيس جمال عبدالناصر نطالب سيادته فيها بعودة الجمهورية العربية المتحدة – استجابة لرغبة الجميع كما تبين من جو المجلس – إلى العمل فى حظيرة الجامعة العربية، وأن نوضح لسيادته الجو الطيب الأخوى الذى ساد اجتماعات الجامعة"!!، وقد تحفظت سوريا والأردن على هذا الإقتراح، فتم التوافق – فى النهاية – على إرسال برقية موحدة لجميع الرؤساء والملوك العرب "توضح الرغبة الملحة فى العمل لجمع الشمل ودعم التضامن العربى ومشاركة جميع الدول الأعضاء فى أعمال الجامعة"[٢٤٥].

هكذا، إكتملت مناورة عبدالناصر وتمكن من الخروج منتصراً من "مأزق شتورا"، مؤكداً استمرار مصر – رغم ما حدث – القطب الأكبر للسياسة العربية فى تلك الفترة.

أتت النهاية الرسمية لآثار اجتماع شتورا مع نجاح انقلاب ٨ مارس– آذار١٩٦٣ فى سوريا[٢٤٦]، ففي أجواء التقارب و السعي لتجديد الوحدة طلبت الحكومة

السورية الجديدة بعد الانقلاب فى رسالة موجهة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، اعتبار الشكوى السورية ضد الجمهورية العربية المتحدة "وكأنها لم تكن"، راجية "حذفها من جدول أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية"[٢٤٧].

ووصفت الرسالة السورية الجديدة شكوى حكومة الانفصال ضد الجمهورية العربية المتحدة بأنها "تلك المأساة الكبرى التى أثارتها الفئات الرجعية الانفصالية والشعوبية فى آخر اجتماع لدول الجامعة العربية فى شتورا بتاريخ ٢٢ – ٣٠ آب ١٩٦٢"[٢٤٨].

وعلى خلفية هذه التطورات فى الوضع السورى، أعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرارها أن "تستأنف نشاطها كاملاً بالجامعة العربية"، بعد أن كانت قد علقت عضويتها فيها نتيجة لما حدث فى شتورا[٢٤٩].

وبناء على ماورد فى الرسالة السورية، قرر مجلس الجامعة العربية "أن يحذف من سجلاته ووثائقه ومضابطه جميع ما اتصل بشكوى الحكومة السورية السابقة من رسائل أو مذكرات أو مناقشات وكأنها جميعا لم تكن، وإنهاء الدورة الاستثنائية – للمجلس – واعتبارها غير ذات موضوع"[٢٥٠].

الخاتمة:

بمعنى أساسى، كان "اجتماع شتورا" فاتحة لمرحلة عنيفة من " الحرب العربية الباردة" استمرت حتى نكسة ١٩٦٧، ولعل ما جعل من هذا الاجتماع واحداً من أكثر نماذج الصراعات العربية – العربية جدية وخطورة، أنه شكل نمطاً جديداً ضمن تلك الصراعات، أتى – بمستواه ودرجة حدته – خارج الخبرات المألوفة لها، وزاد من وطأة الأمر أنه جاء بعد مرحلة الوحدة المصرية – السورية بكل ما فجرته من آمال.

و أول ما ينبغي الإشارة إليه هنا، هو السبب الذى جعل حكومة بشير العظمة – المصنفة بالأساس كحكومة تهدئة مع مصر – تتقدم بالشكوى التي أدت لانعقاد اجتماع شتورا أصلا، وفى هذا السياق يبدو أن تصاعد ضغوط عبدالناصر على النظام السورى فى تلك اللحظة قد أقلق هذا النظام وجعله يسلك مسلك الصدام لحماية ذاته وإحراج خصمه الكبير أمام الجماهير السورية والعربية المؤمنة بزعامته، وقد كان هذا السلوك الصدامي خيار القوى الأمنية المتشددة و حلفائها من رجال الأحزاب التقليدية و أعضاء المجلس النيابي المنحل أكثر مماهو خيار الحكومة ورئيسها، الذى أبدى بعد ذلك – للغرابة – نقمة شديدة على اجتماع شتورا وعلى أداء الوفد السورى فيه!![٢٥١].

لكن ما ينبغى التأكيد عليه مجددا، هو أن تقديم الشكوى ربما كان أيضاً تعبيراً عن خيبة أمل الجناح المهادن لمصر فى حكومة العظمة – وعلى رأسه العظمة نفسه – تجاه عبدالناصر الذى لم يقرأ تعقيدات الواقع السورى بدقة ولم يتفاعل إيجابياً مع محاولات هذا الجناح المتكررة التودد لمصر ودعوتها لوحدة جديدة، بل استمر فى التدخل والضغط على الوضع السورى الهش بغرض الإطاحة به كلياً، وهو ما أضعف هذا الجناح أمام خصومه الأكثر عداء لمصر والأكثر رجعية وانفصالية داخل السلطة السورية.

أما فيما يتعلق باجتماع شتورا نفسه وما تلاه، يبدو الأمر بوضوح صراعاً بين طرفين مأزومين، فرغم محاولة الحكم السورى بعد الاجتماع ادعاء "الانتصار" والنجاح فى إحراج عبدالناصر[٢٥٢]، يصعب القول أن ما حدث جلب الاستقرار إلى سوريا، حيث إستقالت حكومة بشير العظمة بعد أسبوعين من نهاية الاجتماع لتأتى خلفاً لها حكومة خالد العظم متبنية خطاً أكثر ميلاً للتصعيد ضد مصر، في وقت ظلت فيه التوازنات السورية الداخلية على حالها من الإنقسام[٢٥٣]، وزاد من عبثية الصورة أن مناورة عبدالناصر بالانسحاب من الاجتماع وتعليق عضوية مصر فى الجامعة العربية قد نجحت فى تطويق "الانتصار" السورى حتى انتهى الأمر بهزيمة سورية سريعة فى معركة التجديد لعبدالخالق حسونة كأمين عام للجامعة .

أما على الضفة المصرية، فرغم نجاح مناورة عبدالناصر سالفة الذكر فى الإفلات من التبعات الفضائحية لاجتماع شتورا، إلا أن الأثر الفعلي لهذا الاجتماع كان واضحاً للغاية فى أذهان أصدقاء مصر و خصومها العرب على السواء، وهو أن صورة مصر كقطب للوحدة العربية – بل ربما قضية الوحدة العربية ذاتها – قد نالها بسبب ما حدث أذى لا يمكن إنكاره[٢٥٤]، وهو ما يجعل المناورة الناصرية الماهرة مجرد نجاح تكتيكى يغطي خسارة استراتيجية.

ولعل أبرز تعبير عن هذه "الخسارة الاستراتيجية" بعد اجتماع شتورا، كان عودة التيار القطري "الانعزالي" فى مصر إلى الصعود مجدداً بعد سنوات الزهو الوطنى والقومى، وهو أمر تم رغم إرادة القيادة الناصرية نفسها[٢٥٥] .

الهوامش

[1] – راجع حول تفاصيل الانقلاب:سامى عصاصة ، أسرار الانفصال : مصر .. سوريا، دار الشعب – القاهرة، ١٩٨٩، ص٣٠١–٣٣٢؛ويطلق تعبير "الضباط الشوام" على الضباط من أبناء البرجوازية الدمشقية، الذين كانوا يستأثرون بالمناصب والامتيازات فى الجيش السورى حتى ذلك الوقت.

[2] – راجع : أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣يوليوج٣، عبدالناصر والعرب، مكتبة مدبولى –القاهرة، د.ت، ص٩٢–٩٣.

[3] – عبدالكريم زهر الدين ، مذكراتى عن فترة الانفصال فى سورية ما بين ٢٨أيلول ١٩٦١و٨آذار ١٩٦٣، بيروت، ١٩٦٨، ص ٧١.

[4] – مطيع السمان، وطن وعسكر، بيسان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ ، ص٦٤.

[5] – محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨ ، ص٥٦٩، وراجع نص "البلاغ رقم ٩" في: حقيقة الثورة وأهدافها ..٢٨أيلول ١٩٦١ ، منشورات إدارة الشئون العامة والتوجيه المعنوى للجيش العربى السوري، د.ت، ص١٩؛وحول موقف رسمى معاد للاشتراكية راجع البيان الوزارى لحكومة مأمون الكزبرى، في:حقيقة، نفسه، ص ٣٦–٤١.

[6] – Dawisha.A, Egypt in The Arab World ,London, 1976,p.34

[7] –راجع نص البيان فى : حقيقة الثورة وأهدافها، مصدر سابق، ص٧٢–٧٣.

[8] – راجع نص البيان فى:نضال البعث فى سبيل الوحدة . الحرية . الإشتراكية"وثائق حزب البعث العربي الإشتراكى"، الجزء السادس :القيادة القومية ١٩٦١–١٩٦٣، دار الطليعة –بيروت، ١٩٦٥، ص١١–١٤؛وراجع حول الموضوع أيضاً :جون دفلين، تاريخ حزب البعث منذ تأسيسه ، حزب البعث العربى الإشتراكى–القيادةالقومية – مكتب الثقافة والدراسات والإعدادالحزبى– سلسلة الدراسات السياسية"١٧"، ١٩٧٨، ص١٧٣.

[9] – راجع : محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة–التطور–المصائر، المركز العربى للدراسات الإستراتيجية– دمشق، ١٩٩٧، ص١٥٢–١٥٣.

[10] – بيان الرئيس جمال عبدالناصر بشان الانفصال عن سوريا ٥ –١٠– Nasser.bibalex.org,١٩٦١.

[11] – راجع مثلاً نص البلاغ رقم "٢ " في:حقيقة الثورة وأهدافها، مصدر سابق، ص ١٤–١٥.

[12] – بيان الرئيس جمال عبدالناصر بشأن الانفصال عن سوريا ٥-١٠-١٩٦١ ؛ Nasser.bibalex.org

[13]– جامعة الدول العربية– الأمانة العامة، مضابط جلسات دور الاجتماع العادى السادس والثلاثون لمجلس جامعة الدول العربية ١٢سبتمبر ١٩٦١/٢٦فبراير ١٩٦٢ ، الجلسة الثالثة، ٢٨ أكتوبر ١٩٦١، ص ٣٥-٣٧.

[14]- Hassouna.H.A, The League Of Arab States and Regional disputes,NY,1975,PP.168-169

[15]– بيير بوداغوفا، الصراع فى سوريا لتدعيم الإستقلال الوطني١٩٤٥-١٩٦٦، ترجمة: ماجد علاءالدين وآخر، دار المعرفة– دمشق، ١٩٨٧، ص١٧١.

[16] – Policy directive prepared by The bureau of Near Eastern and south Asian Affair, Washington ,Feb.27,1962;in, Foreign relations of the United States 1961-1963,vol,xvii :Near East1961-1962, Ed: Noring. N and other , US Department of State – Office Of The historian, E- book , 2013.

[17] – حول تأثير هذه الحملات راجع الشهادة المهمة لقائد الجيش السورى آنذاك:زهر الدين، مصدر سابق، ص ١٨٥.

[18] – راجع: نفسه، ص ١٣٣-١٤٠.

[19] – مالكولم كير، عبدالناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨-١٩٧٠ ، ترجمة: عبدالرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص٧٩ .

[20] – زهر الدين، مصدر سابق، ص ١٤٤-١٤٥.

[21] – راجع: محمد حسنين هيكل، ما الذى جرى فى سوريا، القاهرة، ١٩٦١، ص ١٢٣-١٢٤ .

[22] – محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص ١٥٤.

[23] – زهر الدين، مصدر سابق، ص ١٤٧-١٤٨.

[24] – نفسه، ص ١٥٩-١٦٣ .

[25] – أحمد عبدالكريم، مذكرات أحمد عبدالكريم : حصاد سنين خصبة وثمار مرة، بيسان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤، ص ٤٢٥؛ وحول تحليل البنية الاجتماعية لبرلمان عهد الانفصال فى سوريا راجع: بوداغوفا، مرجع سابق، ص١٧٤ .

[26] – مالكوم كير، مرجع سابق، ص ٨١–٨٢ .

[27] – راجع حول الموضوع : زهر الدين، مصدر سابق، ص ٥١؛وأيضاً : بشير العظمة، مذكرات بشير العظمة– جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩١، ص ٢٢٤ .

[28] – راجع: خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر – بيروت، ١٩٧٣، المجلد الثالث، ص ٢٣٢.

[29] – أحمدعبدالكريم، مصدر سابق، ص ٤٢٥–٤٢٦ .

[30] –هيكل، سنوات الغليان، مصدر سابق، ص٥٧٧–٥٨٥ .

[31] – كير، مرجع سابق، ص ٧٧ .

[32] – بشير العظمة، مصدر سابق، ص٢٢٨ .

[33] – زهر الدين، مصدر سابق، ص١٨٦ .

[34] – بشير العظمة، مصدر سابق، ص٢٢٥ .

[35] – نفسه، ص ٢٢٨ .

[36] – زهر الدين، مصدر سابق، ص١٩٣ .

[37] – خالد العظم، مصدر سابق، مج ٣، ص ٢٦٤–٢٦٨ .

[38] – زهر الدين، مصدر سابق، ص ٢٠٢–٢٠٧ .

[39] – محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص١٥٤–١٥٥ .

[40] – أحمد عبدالكريم، مصدر سابق، ص٤٢٨ .

[41] – سامى الجندى، البعث، دار النهار – بيروت، ١٩٦٩، ص٩٢ .

[42] – نفس المصدر والصفحة .

[43] – باتريك سيل، الأسد : الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة :المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع ، د.ن، د .ت، ص١١٨ .

[44] – سامى الجندى، مصدر سابق، ص٩٤ .

[45] – باروت، مرجع سابق، ص ١٦٦ .

[46] – زهر الدين، مصدر سابق، ص٢١٢–٢١٦ .

[47] – سامى الجندى، مصدر سابق، ص ٩٥ .

[48] – إليعازر بعيرى، ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى، ترجمة :بدر الرفاعى، سينا للنشر، ١٩٩٠، ص١٤٥.

[49] – راجع :الجمهورية ، ٢ إبريل ١٩٦٢، مظاهرات الوحدة تجتاح سوريا؛ وأيضاً: الأخبار، ٣إبريل ١٩٦٢، ثورة فى الجيش السورى من أجل الوحدة.

[50] – مطيع السمان، مصدر سابق، ص١٣٠ .

[51] – الأخبار، ٤ إبريل ١٩٦٢ ، الدكتور حاتم يذيع بياناً هاماً:الجمهورية العربية تعلن دهشتها لمحاولة إقحامها فى التطورات الجارية فى سوريا.

[52] – سامى الجندى، مصدر سابق، ص٩٥ .

[53] – الجمهورية، ٤ إبريل ١٩٦٢، عبدالناصر يطلب حقن الدماء؛ وقد أكد عبدالناصر بعد سقوط نظام الانفصال أن مصر لم تتدخل مطلقا في أحداث حلب، و قال "أنا كان تقديري لهذه العملية إنها لن تنجح". محاضر محادثات الوحدة:مارس – إبريل ١٩٦٣، كتب قومية، د.ت، ص١١٣.

[54] – زهر الدين، مصدر سابق ، ص٢٤٠-٢٤١ .

[55] – نفسه، ص٢٤٢ .

[56] – الأهرام، ٩ إبريل ١٩٦٢، اتجاهات الحوادث القادمة كما تبدو الآن فى دمشق .

[57] – راجع نص البيان فى: أحمد عبدالكريم، مصدر سابق، ص٥٠١-٥٠٥ .

[58] –راجع مثلا: الأخبار، ١٥ إبريل ١٩٦٢ ، القدسى يعلن فى بيان رسمى :الحكومة الانتقالية ستنظر فى قوانين التأميم والإصلاح الزراعى.

[59] – بشير العظمة، مصدر سابق، ص ٢٣٠ .

[60] – مطيع السمان، مصدر سابق ، ص١٥٣ .

[61] – بشير العظمة، مصدر سابق ، ص ٢٣٢ .

[62] – راجع نص البيان فى: أحمد عبدالكريم، مصدر سابق ، ص٤٨٥- ٤٩٥.

[63] – راجع مثلا: الأخبار، ٢٢ إبريل ١٩٦٢، بشير العظمة يعلن فى دمشق: إلغاء كل التعديلات الانفصالية فى قانون الإصلاح الزراعى.

[64] – الأهرام، ٢٠ إبريل ١٩٦٢، مشهد مثير من التاريخ الحى القريب "محمد حسنين هيكل" .

[65] – زهر الدين، مصدر سابق، ص٢٥٧.

[66] – نفسه، ص ١٦٧.

[67] – راجع :الأخبار، ٣٠ إبريل ١٩٦٢ ، حكومة سوريا الجديدة لا إشتراكية ولا وحدوية "مصطفى أمين".

[68] – الأهرام، ١٢ مايو ١٩٦٢، الحوادث تتحرك من جديد فى سوريا إلى وجهة لها نتائجها الخطيرة.

[69] – الجمهورية، ١٤مايو ١٩٦٢، عبدالناصر يستقبل السراج .

[70] – الجمهورية ، ١٣ مايو ١٩٦٢، حديث مع عبدالناصر .

[71] – بشير العظمة، مصدر سابق، ص ٢٣٨ .

[72] – مطيع السمان، مصدر سابق، ص١٧٦ .

[73] – الأهرام ، ٢٣ مايو ١٩٦٢، استقالة وزيرى الخارجية والداخلية فى سوريا.

[74] – راجع نص البيان فى: زهر الدين، مصدر سابق ، ص ٢٥٧– ٢٦٣ .

[75] – . Los Angeles Times, Jun 7, 1962 .

[76] – راجع :الأهرام، ٨ يونيو ١٩٦٢، لماذا لجأت حكومة دمشق إلى الشعب ؟.

[77] – راجع مثلا: الأخبار ، ٨ يونيو ١٩٦٢، حكومة سوريا تعترف : جماهير الشعب تطلب الوحدة؛و أيضاً:الجمهورية، ٨ يونيو ١٩٦٢، الموقف فى سوريا مشحون بالإضطراب.

[78] – الأهرام ، ١١ يونيو ١٩٦٢، هل نحن على استعداد لتجربة وحدة جديدة ؟: رد القاهرة على جميع الذين ينادون بالوحدة فى دمشق.

[79] – بشير العظمة، مصدر سابق، ص ٢٣٧ .

[80] – نضال حزب البعث العربى الإشتراكى عبر مؤتمراته القومية١٩٤٧–١٩٦٤، دار الطليعة – بيروت، ١٩٧١، ص١٣٩–١٤٢.

[81] – مطيع السمان، مصدر سابق، ص١٧٧ – ١٧٨

[82] – بشير العظمة، مصدر سابق، ص٢٣٨ .

[83] – الأهرام ، ٢٤ يونيو ١٩٦٢، حكومة سوريا تركع على ركبتيها تحت الضغط الرجعى الانفصالى.

[84] – حمدان حمدان، أكرم الحورانى رجل للتاريخ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام – بيروت، ١٩٩٦، ص٣٧٣.

[85] – جميل مطر– على الدين هلال، النظام الإقليمى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ١٩٨٠، ص٧٧.

[86] – راجع: مطيع السمان، مصدر سابق، ص١٩١– ١٩٧.

[87] – محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص١٦٨.

[88] – راجع مثلا: الأخبار ، ١٣ يوليو ١٩٦٢، ثورة العمال فى سوريا – إعتقال ٥٠٠ عامل خلال ٢٤ ساعة – الحكومة عاجزة عن مواجهة الموقف.

[89] – خطاب الرئيس جمال عبدالناصر فى ملعب بلدية الإسكندرية بمناسبة العيد العاشر للثورة ٢٦–٧–١٩٦٢: ؛ Nasser.bibalex.org .

[90] – بشير العظمة، مصدر سابق، ص٢٤٠ ؛ وراجع حول تفاصيل أكثر لهذه "المؤامرة":زهر الدين، مصدر سابق، ص٢٨١ –٣٠٥.

[91] – زهر الدين، نفسه، ص ٣١٤ .

[92] – New York Times, July 29,1962

[93] – British Embassy – Damascus, August 7, 1962(1031/62) : Records of Syria 1918-1973, No.14:1962-1963,Ed: priestland .J, Archive editions, 2005, PP. 72-74.

[94] – British Embassy – Cairo , September 6 ,1962(10336/62), in: Ibid, PP. 84-85 .

[95] – From Damascus To Foreign Office , No.200, July30, 1962, In : Ibid, pp.63-64 .

[96] – Washington Post, July 30, 1962 .

[97] – The Christian Science Monitor , July 30,1962.

[98] – British Embassy- Damascus , August 7 , 1962 (1031/62), In :priest land, op. cit , pp. 72-74.

[99] – Ibid

[100] – Ibid

[101] – الأخبار ، ٣٠يوليو ١٩٦٢، رئيس وزراء سوريا يفقد أعصابه ويهدد بشكوى الجمهورية العربية إلى الجامعة العربية "مصطفى أمين"؛ وأيضاً: الأهرام، ١ أغسطس ١٩٦٢، حملة إعتقالات جديدة تشمل كبار الموظفين والنواب السابقين فى سوريا.

[102] – الأهرام، ١٠ أغسطس ١٩٦٢، عودة إلى الحديث عن أحداث سوريا : هل نحن وراء عمليات القنابل وتدبير الانقلابات فى دمشق "محمد حسنين هيكل".

[103] – From Damascus To Foreign Office , No.201, July 31, 1962, In : Priestland , op. cit, p.65 .

[104] – الأهرام، ١١ أغسطس ١٩٦٢، القاهرة ترفض عقد اجتماع ثنائى مع سلطات دمشق لبحث شكواها إلى مجلس الجامعة العربية.

[105] – British Embassy – Damascus, August 7, 1962(1031/62) ,in: priestland, op. cit , pp. 72-74 .

[106] – الأهرام، ١٧ أغسطس ١٩٦٢، ٥ أسئلة قبل الاجتماع المنتظر "محمد حسنين هيكل".

[107] – Kalawoun . Nasser , The Struggle For Lebanon: A modern history of Lebanese –Egyptian relations , n.y,2000, pp. 104-107.

[108] – الأهرام، ١٢ أغسطس ١٩٦٢، اتصالات جديدة لعقد مجلس الجامعة العربية.

[109] – British Embassy – Damascus, August 14, 1962 (1011/62) , in: Priestland , op. cit , pp. 68- 69 .

[110] – British Embassy – Damascus, August 7, 1962 (1031/62) , in: Ibid, pp.72-74

[111] – جامعة الدول العربية، النظام الداخلى لمجلس جامعة الدول العربية ، WWW.Lasportal.org؛ وراجع كذلك :أكرم الحورانى، مذكرات أكرم الحورانى، مكتبة مدبولى– القاهرة ، ٢٠٠٠، الجزء الرابع، ص٣٠٩٨ .

[112] – The Times , Aug 16, 1962

[113] Kalawoun , op. cit , p.107 ، وكان هذا مرتبطا –بلاشك– بالغرض الدعائى التشهيرى للشكوى السورية منذ البداية، وقد أوضح السياسى السورى البارز خالد العظم هذا البعد بجلاء، حين أكد أن عبدالحميد غالب "هو الذى إقترح شتورا مركزاً للمؤتمر ظناً منه أنها بلدة صغيرة لا تستطيع سورية أن تسيطر على جوها، لكن حسابه كان غلطاً، فقد عقد المؤتمر فى شتورا فى فندق واحد اجتمعت فيه الوفود وأرباب الصحافة، مما ساعد وفدنا الرسمى ومرافقيه من المحامين والصحفيين على توزيع الكتب والأبحاث التى ألفها فريق من السوريين وحطموا فيها العملاق الأسمر" أى عبدالناصر. خالد العظم، مصدر سابق ، مج ٣، ص ٢٩٥.

[114] – الأهرام ، ٢٣ أغسطس ١٩٦٢، اجتماع شتورا بدأ أمس فى جو عاصف مشحون بالمفاجآت .

[115] – نفسه؛وأيضاً: الأخبار، ٢٣ أغسطس١٩٦٢، مفاجأة أذهلت الوفد السورى: أغلبية وفدنا من الإقليم الشمالى – أكرم ديرى يرأس وفدنا ومعه جادو عز الدين وطلعت صدقى.

[116] – الأهرام، نفسه .

[117] – The Times , Aug 23, 1962 .

[118] – مجلس جامعة الدول العربية، مضابط جلسات اجتماع شتورا الإستثنائى، أغسطس ١٩٦٢ "سرى للغاية"، مضبطة الجلسة الأولى، ، ص١ .

[119] – نفسه، ص٣-٤؛وينص البند الأول من المادة الخامسة عشرة من النظام الداخلى لمجلس جامعة الدول العربية على أنه "يقرر المجلس فى بداية كل دورة سرية الجلسات أو علنيتها". راجع:جامعة الدول العربية، النظام الداخلى لمجلس جامعة الدول العربية، WWW.Lasportal.org .

[120] – مجلس، اجتماع شتورا نفسه، مضبطة الجلسة الأولى، ص٤-٦ .

[121] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٩ .

[122] – نفسه، نفس الجلسة، ص ١٠-١٤ .

[123] – نفسه، نفس الجلسة، ص١٥-١٦ .

[124] – نفسه، نفس الجلسة، ص ١٦ .

[125] – نفسه، مضبطة الجلسة الثانية، ص ٤-٥ .

[126] – Hassouna, op. cit , p.173

[127] – راجع نص الشكوى : فى مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٢، ص٥ .

[128] – نفسه، نفس الجلسة، ص٦ – ٩ .

[129] – نفسه، نفس الجلسة، ص١١-١٢ .

[130] – راجع التفاصيل فى : نفسه، نفس الجلسة، ص١٤- ٣١ .

[131] – فوزى شعيبى، شاهد من المخابرات السورية ١٩٥٥-١٩٦٨، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨، ص ١٧٧-١٧٨ .

[132] – نفسه، ص ١٨١- ١٨٢ .

[133] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٢، ص٢٧ .

[134] –باتريك سيل، مرجع سابق، ص ١٢٥ .

[135] – محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص ١٦٩ .

[136] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٢، ص٣٠ .

[137] – محاضر محادثات الوحدة، مصدر سابق ، ص ٢٣٦؛وحول بعض اتصالات النحلاوى بموفدى القاهرة تحضيراً لانقلاب راجع ايضاً:مطيع السمان، مصدر سابق، ص٢٠٥ .

[138] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٢، ص٣٤ .

[139] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٣٥– ٣٨ .

[140] – راجع : الأهرام، ٢٤ أغسطس ١٩٦٢، هل يمكن أن تصل مناقشات مجلس الجامعة إلى نتيجة؟– من الذى يهاجم ومن الذى يدافع فى الصراع العنيف الدائر الآن على الأرض العربية؟ "محمد حسنين هيكل".

[141] – راجع حول الموضوع : جميل مطر – علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ٧٨– ٧٩.

[142] –مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٢، ص٣٩–٤٠.

[143] – نفسه، نفس الجلسة، ص٤٢ .

[144] – راجع حول الموضوع:حمدان حمدان، مرجع سابق، ص ٣٧٠؛وأيضاً:جون دفلين، مرجع سابق ، ص ١٧٦– ١٧٧ .

[145] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٢، ص٤٤ .

[146] – نفسه، نفس الجلسة، ص٤٧ .

[147] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٥٢–٥٣ .

[148] نفسه، نفس الجلسة، ص ٥٣ .

[149] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٥٣– ٥٤ .

[150] – نفسه، نفس الجلسة، ص٥٤– ٥٥ .

[151] – Hassouna, op. cit , p.173

[152] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، مضبطة الجلسة الرابعة، ص ٤؛ و لن تتطرق هذه الدراسة للجلسة الثالثة للمؤتمر، حيث كانت هذه الجلسة إجرائية الطابع، و اقتصرت بالأساس على عرض قدمه الوفد السورى لعناوين مواد صحفية وإذاعية من الإعلام المصرى، اعتبرها داعمة لشكواه ومحرضة على الثورة و"التخريب" فى سوريا.

[153] – حول علاقة قادة الانقلاب بالأردن راجع أيضاً: سليمان المدنى، محاكمة رجالات الانفصال، دار دانية– دمشق، ١٩٩٦، ص ٦٠ – ٦٤ ، ١٠٩ – ١١٢ .

[154] – راجع : مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج ٤، ص١٢–٢٨ .

[155] – نفسه، نفس الجلسة، ص١٥– ١٨ .

[156] British Embassy – cairo, August 28, 1962(10335/62), in: priestland, Vol.14 , op. cit, pp.75.77

[157] – راجع : مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق ، ج٤، ص٣٠–٣٢؛وكان هيكل قد نشر الرواية التفصيلية لهذه الزيارة فى:الأهرام، ٢٧ إبريل١٩٦٢، الحديث بين عبدالناصر وبين ضباط قيادة الانفصال فى دمشق "محمد حسنين هيكل".

[158] – نفس الاجتماع، نفس الجلسة، ص٣٣– ٣٩ .

[159] – نفسه، نفس الجلسة، ص٤٠ –٤١ .

[160] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، مضبطة الجلسة الخامسة، ص٣– ٤ .

[161] – راجع مثلا : الأهرام ، ١٠ أغسطس ١٩٦٢، بيان لوزير داخلية لبنان ينفى فيه أى تسلل إلى سوريا.

[162] – Kalawoun , op. cit , p. 105.

[163] – عبدالله إمام، عبدالناصر: هكذا كان يحكم مصر "حوار مع سامى شرف"، مدبولى الصغير، ١٩٩٦، ص ٢٧٢–٢٧٧ .

[164] –راجع : مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج ٥، ص٤–١٠ .

[165] – نفسه، نفس الجلسة، ص١٢–١٣ .

[166] – نفسه، نفس الجلسة، ص ١٠–١١ .

[167] – نفسه، نفس الجلسة ، ص١٥؛ وقارن مع الرواية السورية لتفاصيل هذا الإتصال وأهدافه فى: زهر الدين، مصدر سابق، ص ٢٣٦– ٢٣٨ .

[168] – نفس الاجتماع، نفس الجلسة، ص١٥– ١٦ .

[169] – نفسه، نفس الجلسة، ص ١٦– ١٧ .

[170] – نفسه، نفس الجلسة ، ص ١٨ .

[171] – نفس المصدر والصفحة .

[172] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٢٢ .

[173] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٢٢– ٢٦؛وراجع إتهامات الحورانى لعبدالناصر بهذا الخصوص فى: أكرم الحوراني، مذكرات، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٨٠٧–٢٨٢٣؛ وراجع مقال البيطار فى: البعث "السورية"، ١٨ آب ١٩٦٢، تحويل مجرى نهر الأردن هو الخطر : قصة تحويل مجرى نهر الأردن "بقلم : صلاح الدين البيطار"؛وراجع الرواية المصرية لما دار فى هذين الاجتماعين فى أواخر ١٩٥٩لدى:هيكل، سنوات الغليان، مصدر سابق، ص٥٥٨–٥٦١؛ وقارن مع الرواية السورية فى: أحمد عبدالكريم، أضواء على تجربة الوحدة، الطبعة الثانية، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع –دمشق، ١٩٩١، ص٢١٢–٢١٨؛ ومن الجدير بالانتباه أنه مع تصاعد اتهامات الحورانى لعبدالناصر فى يونيو ١٩٦٢ بالعمالة لأمريكا، رفض بشير العظمة رئيس الحكومة السورية هذا الإتهام وأكد قناعته– رغم أى خلاف مع عبدالناصر– بانه" زعيم وطنى عربى صادق ". راجع: بشير العظمة، مصدر سابق، ص ٢٣٩.

[174] – نفس الاجتماع، نفس الجلسة، ص٢٧؛وراجع رواية مصرية عن معركة "التوافيق" لدى: عبدالمحسن أبوالنور، الحقيقة عن ثورة٢٣يوليو، الهيئةالمصرية العامة للكتاب، ، ٢٠٠١، ص١٦٦– ١٦٧ .

[175] – نفس الاجتماع، مضبطة الجلسة السادسة ، ص٤– ٥؛والإشارة هنا هي للدكتور محمود فوزى وزير خارجية ج ع م آنذاك.

[176] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٦ .

[177] – Los Angeles Times , Aug. 27, 1962

[178] – الأهرام ، ٢٧ أغسطس ١٩٦٢ .

[179] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق ، ج٦ ، ص٧؛ وراجع مزيداً من التفاصيل حول وجهة النظر السورية بخصوص هذه الرسائل ، في: مطيع السمان، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

[180] – راجع: نفس الاجتماع، نفس الجلسة، ص٢٠–٢٤ .

[181] – راجع : نفسه، نفس الجلسة، ص ٢٥– ٢٧؛وراجع كذلك : زهر الدين، مصدر سابق، ص ١٦٤– ١٦٧ .

[182] – بشير العظمة، مصدر سابق، ص ٢٣٧ .

[183] – محمد جمال باروت، مرجع سابق، ص١٦١ .

[184] مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٦، ص٣١– ٣٢ .

[185] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٣٦– ٣٧ .

[186] - نفسه، نفس الجلسة، ص ٣٨ .

[187] - Memorandum from The Deputy Assistant Secretary Of State For Near Eastern and South Asian Affairs "grant" to the Under secretary of state for Political affairs "Mcgee" , Washington , February 24, 1962, in: Foreign relations , Vol .xvii, op cit .

[188] - راجع : مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق ، ج٦، ص ٣٩-٤٦؛وراجع نموذجاً آخر لإتهامات الحورانى فى:أكرم الحورانى، مصدر سابق، ج٤، ص ٣٠٧٠-٣٠٧٨ .

[189] - نفس الاجتماع، نفس الجلسة، ص ٤٦ .

[190] - أحمد حمروش، عبدالناصر والعرب، مصدر سابق، ص١١١- ١١٢ .

[191] - Telegram from The Embassy in the United Arab republic to the department of state, Cairo , August 24, 1962 , in: foreign relations of the united states 1961-1963, Vol. xviii , near east 1962-1963 , Ed; Noring.N and other,US Department of state - office of the historian " E.book", 2013.

[192] - مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، مضبطة الجلسة السابعة، ص ١-٢ .

[193] - نفسه، نفس الجلسة، ص٣-٤؛وراجع حول إنجازات حكومة العظمة فى موضوع الإصلاح الزراعى:بوداغوفا، مرجع سابق، ص١٨٤- ١٨٥.

[194] - نفس الاجتماع، نفس الجلسة، ص١٠-١١ .

[195] - نفسه، نفس الجلسة، ص١١-١٢ .

[196] - نفسه، نفس الجلسة، ص٢٢- ٢٣.

[197] - نفسه، نفس الجلسة، ص٢٧-٢٨؛وراجع تحديد بشير العظمة لهذا الانقسام فى بيان ٥ يونيو ١٩٦٢، فى:زهر الدين، مصدر سابق، ص٢٥٨-٢٥٩ .

[198] - نفس الاجتماع، نفس الجلسة، ص٢٨-٢٩ .

[199] - نفسه، نفس الجلسة، ص ٣٠-٣١ .

[200] - نفسه، نفس الجلسة، ص ٣٢-٣٣ .

[201] - نفسه، نفس الجلسة، ص٣٤ .

[202] – British Embassy – Cairo, August 28, 1962(10335/62), in : priestland, Vol.14 , op. cit, pp.75.77

[203] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٧، ص ٣٧–٣٨؛وقد ذكر الفريق عبدالكريم زهر الدين هذه الواقعة وقال أن من وقف ورائها كان عبدالكريم النحلاوى، وكانت أغلبية الضباط المسرحين من البعثيين وقليل منهم من الشيوعيين.

زهر الدين، مصدر سابق، ص١٧٤ . ١٧٥.

[204] – نفس الاجتماع، نفس الجلسة، ص ٣٩–٤٠ .

[205] – راجع:مصطفى طلاس، مرآة حياتى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٩٥، الجزء الثانى، ص١١٨–١٢٣.

[206] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٧، ص ٤١ .

[207] – نفسه، نفس الجلسة، ص٤٤ .

[208] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٤٦ .

[209] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٥٠ .

[210] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٥٠–٥١ .

[211] – زهر الدين، مصدر سابق، ص٢٣٧ .

[212] – مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، ج٧، ص ٥١ .

[213] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٥٢ .

[214] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٥٣ .

[215] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٥٥ .

[216] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٥٥–٥٦ .

[217] – نفسه، مضبطة الجلسة الثامنة، ص ٣–٧ .

[218] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٥ ، ٩ .

[219] – نفسه، نفس الجلسة، ص ٩.

[220] – نفسه، نفس الجلسة، ص ١١– ١٢ .

[221] – نفسه، نفس الجلسة، ص١٢–١٣؛وقارن مع:الأهرام، ١٧ أغسطس ١٩٦٢ ، ٥ أسئلة قبل الاجتماع المنتظر"محمد حسنين هيكل".

[222] – راجع : نفس الاجتماع، مضبطة الجلسة السابعة، ص ٢٧، ٤٨ ، ٥٣.

[223] - Department of State , from Cairo to Secretary of state , No.353, August 29, 1962

[224] - Department of State, from Cairo to Secretary of state , No.361, August 30, 1962؛ وراجع حول خلفيات وأسباب هروب زغلول عبدالرحمن : أحمد حمروش، مصدر سابق، ص ١١٥ – ١١٦ .

[225] - Department of State, from Damascus to Secretary of state , No.153, August 29, 1962 وراجع حول علاقة زغلول عبدالرحمن بآل أبوالفتح أيضاً:هيكل، سنوات، مصدر سابق، ص ٥٩٨– ٥٩٩؛وكذلك :زهر الدين، مصدر سابق، ص ٣١٧.

[226] - انتونى ناتنج، ناصر، ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولى– القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٦١–٣٦٣؛ وأيضاً: Dawisha. A, op.cit,p.37

[227] - The Times , Aug 29, 1962

[228] - Hassouna, op.cit , p.170

[229] Department Of Stat, From Cairo To Secretary of State, No.361, August 30, 1962-

[230] - Ibid

[231] - بطرس بطرس غالى، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص١٠٤.

[232] - The Times , Aug 29, 1962 .

[233] - مجلس، اجتماع شتورا، مصدر سابق، مضبطة الجلسة التاسعة، ص١٢–٣٩.

[234] - راجع : جامعة الدول العربية –الأمانة العامة–، مكتب الأمين العام، ميثاق جامعة الدول العربية وأهم أنظمتها، ص٣٥؛وأيضاً :بطرس بطرس غالى، مرجع سابق، ص ١٠٥.

[235] - From Beirut To Foreign Office , Tel. No.108 saving , August 31, 1962, in: Priestland , Vol.14 , op.cit ,pp.78-79

[236] بطرس بطرس غالى، مرجع سابق، ص١٠٤– ١٠٥.

[237] -- راجع مثلا: الأهرام ، ٣١ أغسطس ١٩٦٢، كيف تطورت الأمور إلى القرار بالانسحاب من جامعة الدول العربية "محمد حسنين هيكل"؛وأيضاً:الأخبار، ٣١ أغسطس ١٩٦٢، هذا القرار .. تأخر كثيراً"سامى داود".

[238] – الأهرام، ٦ سبتمبر ١٩٦٢، جادو عز الدين يشرح:لماذا انسحب وفد الجمهورية العربية من جلسات الجامعة العربية؟.

[239] – راجع:الأهرام، ٤ سبتمبر ١٩٦٢، حسونة وصل إلى القاهرة أمس– الأمين العام يجتمع بالدكتور فوزى.

[240] – الأهرام، ٩ سبتمبر ١٩٦٢، موقفنا الآن من الجامعة العربية.

[241] – نفسه.

[242] – الأهرام، ١٦سبتمبر ١٩٦٢، بالإجماع قرروا تجديد مدة حسونة خمس سنوات أخرى.

[243] – أنتونى ناتنج، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

[244] – قال مندوب المغرب عبدالخالق الطويس "لعل القرار الذى اتخذناه اليوم بإجماعنا على تجديد مهمة معالى الأمين العام، لدليل قاطع على حرصنا الشديد على وجود الجمهورية العربية المتحدة بيننا، فانتخابنا الأمين العام– وهو منتسب للشقيقة الكبرى برباط الجنسية – لمن أجل وأكبر الأدلة وأسطعهاعلى أننا لا نقبل هذا الوضع ولا نحتمل طويلاً بعد الجمهورية العربية المتحدة – وهى أكبر الدول العربية عدداً وعدة– عن اجتماعاتنا"، وهكذا فإن هذا التصرف "ينبغى أن يفهم من الشقيقة العزيزة والمسئولين فيها، وخصوصاً سيادة الرئيس المحبوب، على أننا نقدم شيئاً من الترضية للجمهورية العربية المتحدة".

و في نفس الاتجاه، أكد ممثل ليبيا شمس الدين عرابى أن تجديد المجلس ثقته بحسونة "إنما هو ––بمثابة– تقديم دليل إلى الجمهورية العربية المتحدة – والتى سيادته من أبنائها ورعاياها المخلصين– على أن العرب يثقون بان هذه الدولة الكبيرة لن يطول بها الأمد خارج مجلسنا، وإننا لشديدو الرغبة والحرص على أن نرى شقيقتنا الكبرى تحتل مكانها فى هذه الجامعة، مكان الزعامة والتعاون مع الإخوان فى سبيل حل قضايانا المشتركة وتعزيز كلمة العرب. جامعة الدول العربية – الأمانة العامة– مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الثامن والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية، الجلسة الثانية ، ١٥سبتمبر ١٩٦٢، ص١٤–١٥؛وفى الإطار"الاعتذاري" ذاته، راجع كلمة مندوب الجزائر الافتتاحية بعد إستلام بلاده رئاسة دور الانعقاد الثامن والثلاثين من تونس رئيسة دور الإنعقاد السابق، فى: نفسه، الجلسة الأولى ، ١٣سبتمبر ١٩٦٢، ص٩.

[245] – نفسه، الجلسة الثانية، ١٥ سبتمبر ١٩٦٢، ص١٩ ، ٢٤.

[246] – راجع حول هذا الانقلاب مثلا: باتريك سيل، مرجع سابق، ص١٢٨–١٣٦.

[247] – جامعة الدول العربية، دور الإنعقاد ٣٨، مصدر سابق، الجلسة الثالثة، ٢٣ مارس ١٩٦٣، ص ٣٢.

[248] – نفس المصدر والصفحة .

[249] – نفسه، ص٣٢ –٣٣.

[250] – نفسه، ص٣٤.

[251] – راجع:بشير العظمة، مصدر سابق، ص٢٤٥ ، ٢٥١.

[252] – From Damascus To Foreign Office , No. 20 Saving , September 12, 1962, in: priestland , vol. 14, op. cit, pp.80-81

[253] – راجع حول تشكيل حكومة خالد العظم:خالد العظم، ج٣، مصدر سابق، ص ٣٠٠–٣٠١ .

[254] Memorandum of conversation , New York , September 27, 1962, in : foreign relations , Vol. Xviii, op.cit.

[255] – جميل مطر – على الدين هلال، مرجع سابق، ص٧٩ .

قائمة المصادر والمراجع

وثائق عربية غير منشورة:-

- مجلس جامعة الدول العربية، مضابط جلسات اجتماع شتورا الاستثنائى، أغسطس ١٩٦٢ "سري للغاية".

وثائق عربية منشورة:-

- حقيقة الثورة وأهدافها ..٢٨ أيلول ١٩٦١، منشورات إدارة الشئون العامة والتوجيه المعنوي للجيش العربي السوري، د.ت.
- محاضر محادثات الوحدة: مارس – إبريل ١٩٦٣، كتب قومية، د.ت.
- مضابط جلسات دور الاجتماع العادى السادس والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة.
- مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الثامن والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة.
- ميثاق جامعة الدول العربية وأهم أنظمتها، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، مكتب الأمين العام، د.ت
- نضال البعث فى سبيل الوحدة – الحرية – الإشتراكية "وثائق حزب البعث العربى الإشتراكى"، الجزء السادس:القيادة القومية ١٩٦١–١٩٦٣، دار الطليعة – بيروت، ١٩٦٥.
- نضال حزب البعث العربى الإشتراكى عبر مؤتمراته القومية ١٩٤٧– ١٩٦٤، دار الطليعة – بيروت، ١٩٧١.

دوريات عربية:-

- الأخبار، ١٩٦٢.
- الأهرام، ١٩٦٢.
- البعث "السورية" ١٩٦٢.
- الجمهورية، ١٩٦٢.

مصادر قلمية عربية ومترجمة:-

- أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٣:عبدالناصر والعرب، مكتبة مدبولى – القاهرة، د.ت.
- أحمد عبدالكريم، أضواء على تجربة الوحدة، الطبعة الثانية، الأهالى للطباعة والنشر والتوزيع– دمشق، ١٩٩١ .

- أحمد عبدالكريم، مذكرات أحمد عبدالكريم:حصاد سنين خصبة وثمار مرة، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٤ .
- أكرم الحورانى، مذكرات أكرم الحورانى، الجزء الرابع، مكتبة مدبولى– القاهرة ، ٢٠٠٠.
- أنتونى ناتتج، ناصر، ترجمة : شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولى – القاهرة، ١٩٩٣.
- بشير العظمة، مذكرات بشير العظمة – جيل الهزيمة بين الوحدة والانفصال، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١.
- خالد العظم، مذكرات خالد العظم، المجلد الثالث، الدار المتحدة للنشر–بيروت، ١٩٧٣.
- سامى الجندى، البعث، دار النهار – بيروت، ١٩٦٩.
- عبدالكريم زهر الدين، مذكراتى عن فترة الانفصال فى سورية ما بين ٢٨ أيلول١٩٦١و٨ آذار١٩٦٣، بيروت، ١٩٦٨.
- عبدالمحسن أبو النور، الحقيقة عن ثورة ٢٣ يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- فوزى شعيبى، شاهد من المخابرات السورية ١٩٥٥–١٩٦٨، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨ .
- محمد حسنين هيكل، ما الذى جرى فى سوريا، القاهرة، ١٩٦٢.
- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.
- مصطفى طلاس، مرآة حياتى، الجزء الثانى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٥.
- مطيع السمان، وطن وعسكر، بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

مراجع عربية ومترجمة:–

- إليعازر بعيرى، ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى، ترجمة:بدر الرفاعى، سينا للنشر، ١٩٩٠.
- باتريك سيل، الأسد:الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة : المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، د.ن، د.ت.
- بطرس بطرس غالى، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.
- بيير بوداغوفا، الصراع فى سوريا لتدعيم الإستقلال الوطنى ١٩٤٥–١٩٦٦، ترجمة:ماجد علاء الدين وآخر، دار المعرفة – دمشق، ١٩٨٧ .

- جميل مطر– على الدين هلال، النظام الإقليمى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ١٩٨٠.
- جون دفلين، تاريخ حزب البعث منذ تأسيسه، حزب البعث العربى الإشتراكى– القيادة القومية– مكتب الثقافة والدراسات والإعداد الحزبى–سلسلة الدراسات السياسية"١٧"، ١٩٧٨.
- حمدان حمدان، أكرم الحورانى رجل للتاريخ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام– بيروت، ١٩٩٦.
- سامى عصاصة، أسرار الانفصال: مصر .. وسوريا، دار الشعب– القاهرة، ١٩٨٩.
- سليمان المدنى، محاكمة رجالات الانفصال، دار دانية– دمشق، ١٩٩٦.
- عبدالله إمام، عبدالناصر:هكذا كان يحكم مصر"حوار مع سامى شرف"، مدبولى الصغير، ١٩٩٦.
- مالكولم كير، عبدالناصر والحرب العربية الباردة ١٩٥٨–١٩٧٠، ترجمة:عبدالرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
- محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب :النشأة – التطور – المصائر، المركز العربى للدراسات الإستراتيجية، دمشق، ١٩٩٧.

وثائق أجنبية غير منشورة:–

- Department of State, From Damascus to Secretary Of State, No.153, August 29, 1962.
- Department of State, From Cairo to Secretary Of State,No.353, August 29,1962.
- Department of State, From Cairo to Secretary Of State,No.361, August 30,1962.

وثائق أجنبية منشورة:–

- Records of Syria 1918–1973,Vol.14:1962–1963,Ed:Priestland.j, Archive Editions, 2005 .
- Foreign relations Of the United States 1961–1963,Vol.Xvii:Near East 1961–1962, Ed:Noring.N and Other , US Department Of State – Office Of The Historian, E– book,2013.

- Foreign relations Of the United States 1961-1963,Vol.Xviii:Near East 1962-1963,Ed:Noring.N and Other, US Department Of State – Office Of The Historian, E- book,2013.

دوريات أجنبية:-

- The Christian Science Monitor ,1962 .
- Los Angeles Times , 1962 .
- New York Times , 1962 .
- The Times , 1962 .
- Washington Post, 1962 .

مراجع أجنبية:-

- Dawisha.A , Egypt In The Arab World ,London,1976 .
- Hassouna , H.A,The League of Arab States and Regional Disputes, N.Y, 1975.
- Kalawoun.N, The Struggle For Lebanon: A Modern History Of Lebanese - Egyptian Relations , N. Y, 2000.

مواقع إلكترونية:-

- WWW.Lastportal.org ـ جامعة الدول العربية، النظام الداخلى لمجلس جامعة الدول العربية .
- Nasser.bibalex.org
- بيان الرئيس جمال عبدالناصر بشان الانفصال عن سوريا، ٥-١٠-١٩٦١ .
- خطاب الرئيس جمال عبدالناصر فى ملعب بلدية الإسكندرية بمناسبة العيد العاشر للثورة، ٢٦-٧-١٩٦٢.